

العدد ١١٩

مجلة أسبوعية تحليلية



اياد السماوي
كاتب وسياسي مستقل



ابراهيم الدهش
المشرف العام لبرلمان القبائل



ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي



إيـاد الإمـارة
أستاذ جامعي ،كاتب ومحلل



عبدالرزاق فرحان البهادلي
كاتب وباحث بالشان السياسي



رياض جبار العيداني
كاتب،باحث اقتصادي



ضرغام زهير الخفاجي
كاتب وباحث في قضايا الأمن الإقليمي



د. محمد كريم الدفاعي
استاذ العلاقات الدولية



هاشم الحسيني
رئيس مركز المنصة للتنمية المستدامة



منتظر الموسوي
ماجستير في الفلسفة (جامعة بغداد)



د. صالح الطائي
باحث في الفكر الديني وحوار الأديان



غيث زورة
كاتب / محلل



أ.د ضياء واجد المهندس
رئيس مجلس الخبراء العراقي



هيثم اياد إبراهيم
أكاديمي عراقي وأستاذ الجامعي



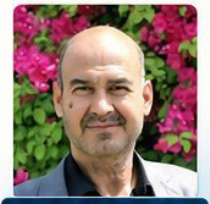
م. مصطفى كامل الشريف
مؤلف - كاتب و محلل



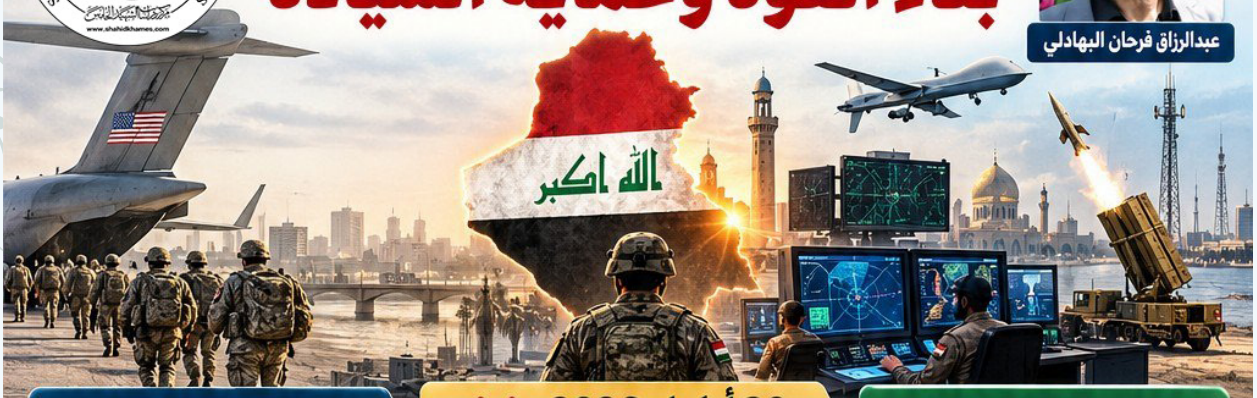
عبدالرزاق فرحان البهادلي	العراق بعد الانسحاب الأميركي: بناء القوة وحماية السيادة
إيـــاد الإمـــارة	الـسيادة الـعراقية حـين تـتحول الـكلمة إلـى مـجرد كـلمة فـارغة وسـيل مـن الـتنازلات
ناجي الغزي	السيادة وعراق ما بعد الانسحاب الأميركي
ابراهيم الدهش	العراق ودول الجوار .. كيف ندبر الازمات ونحمي السيادة ؟
اياد السماوي	بعد انسحاب قوات التحالف الدولي: السيادة العراقية أمام امتحانها الأصعب
منتظر الموسوي	عن يوم السيادة بين حقيقتهِ والتوجيه الاعلامي
هاشم الحسيني	تفكيك معادلة السيادة والتنمية في عراق ما بعد التحالف الدولي: قراءة في جدلية الاستقلال الهيكلي وبناء الدولة المستدامة
د. محمد كريم الدفاعي	إعادة هندسة الأمن العراقي في بيئة الصراع الأمريكي-الإيراني: من الاستجابة للضغوط إلى بناء القرار الأمني الوطني
ضرغام زهير الخفاجي	يوم السيادة.. عندما ترحل القوات الأجنبية وتبقى معركة القرار بين السلاح والولاء المنفلت
رياض جبار العيداني	ما بعد ٣٠ أيلول (هل انتهى النفوذ الأمريكي في العراق بانتهاء الوجود العسكري؟
م. مصطفى كامل الشريف	ما بعد الانسحاب: تحدي العراق القادم في بناء السيادة الاقتصادية والرقمية
هيثم اياد إبراهيم	مقترحات لتطوير الواقع السياسي والمجتمعي العراقي لما بعد الانسحاب الأمريكي الكامل
أ.د ضياء واجد المهندس	مطار النجف بين العقوبات الأمريكية وسيادة القرار العراقي
غيث زورة	وحدة الصف الشيعي ومخاطر الانقسام والتراشق في الإعلام
د. صالح الطائي	علم الشيطان المدنس



العراق بعد الانسحاب الأميركي: بناء القوة وحماية السيادة



عبدالرزاق فرحان البهادلي



بناء قدرة عراقية متكاملة
أمن وسيادة واستقرار مستدام

30 أيلول 2026
نهاية المهمة العسكرية للتحالف
وبداية مرحلة جديدة

انسحاب القوات الأميركية
نهاية الممة العسكرية للتحالف

من الرصد إلى الاعتراض

- **المعلومة** — جمع البيانات من مختلف المصادر
- **التحليل** — تقييم التهديدات وصنع الصورة
- **القيادة والسيطرة** — اتخاذ القرار وتوزيع المهام
- **الاسيجابتي** — الإعتراض والتحييد

مكونات القوة العراقية الشاملة



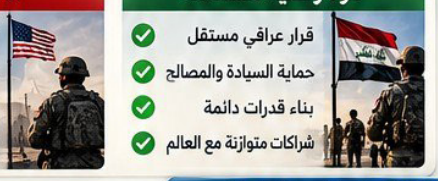
- **توحيد القرار الأمني** — بإدارة وطنية ومؤسسات قوية
- **الكوادر والتدريب** — بناء القدرات البشرية
- **الصناعة الدفاعية** — توطين التصنيع العسكري
- **الأمن السيبراني** — حماية الفضاء الرقمي والدولة
- **الاقتصاد** — اقتصاد منتج يدعم الأمن الوطني
- **الإنذار المبكر** — زماية التهديدات مبكرًا
- **الاستشارات والاستطلاع** — جمع المعلومات وتخليلها
- **الدفاع الجوي** — حماية الأجواء من التهديدات
- **حماية الحدود** — منع التسلل والتهديدات عبر الحدود
- **حماية البنية التحتية** — المنشأت الحيوية والطاقة

سلسلة الترابط الاقتصادي والأمني

سيادة أكثر قدرة ← جاهزية دفاعية ← تمويل مستدام ← اقتصاد منتج ومتنوع

اعتماد خارجي أم قوة وطنية؟

قوة وطنية مستدامة	الاعتماد الخارجي
قرار عراقي مستقل	قرار غير مستقل
حماية السيادة والمصالح	مخاطر سياسية وأمنية
بناء قدرات دائمة	تأثير على السيادة الوطنية
شراكات متوازنة مع العالم	قدرات محدودة ومؤقتة



خطة وطنية لبناء القوة حتى 2035

1. **الدفاع الجوي** — إكمال منظومة متكاملة لحماية الأجواء
2. **الاستشارات والاستطلاع** — تطوير قدرات متقدمة للرصد والتحليل
3. **حماية الحدود والمنشأت** — تعزيز السيطرة وتطوير البنية التحتية الأمنية
4. **الصناعة الدفاعية** — توطين التصنيع ونقل التكنولوجيا
5. **الأمن السيبراني** — بناء منظومة حماية متكاملة
6. **البحث العلمي وتأهيل الكوادر** — برامج تدريب وتطوير مستدامة



الخلاصة

السيادة لا تُقاس بخروج القوات الأجنبية وحده،
بل بقدرة الدولة على حماية مجالها الجوي وحدودها ومنشآتها،
وتوحيد قرار الأمني، وتطوير كوادرها، وتمويل قواتها

العراق بعد الانسحاب الأميركي: بناء القوة وحماية السيادة

عبدالرزاق فرحان البهادلي

يمثل اكتمال الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ بداية مرحلة جديدة في مسؤولية الدولة عن أمنها وسيادتها. فمع انتهاء المهمة العسكرية للتحالف داخل البلاد، أصبحت حماية الأراضي والمجال الجوي والحدود والمنشآت الحيوية تعتمد بدرجة أكبر على قدرات المؤسسات العراقية، مع بقاء مجالات محددة للتعاون الدولي في التدريب وتبادل المعلومات. ولا يعني انتهاء المهمة العسكرية أن التحديات الأمنية انتهت. فالعراق ما يزال يواجه خطر الإرهاب، والحاجة إلى تأمين الحدود والمجال الجوي والمنشآت الحيوية والتعامل مع الطائرات المسيّرة والصواريخ والهجمات الإلكترونية. ومن هنا فإن المرحلة المقبلة لا ينبغي أن تقوم على البحث عن بديل للوجود الخارجي، بل على بناء قدرة عراقية متكاملة ومستدامة.

أولاً: الفجوة ليست في عدد الجنود

أثبتت القوات العراقية خلال السنوات الماضية قدرة متزايدة على تنفيذ العمليات وملاحقة الخلايا الإرهابية واستخدام الطائرات المسيّرة. لكن قياس القوة بعدد الجنود أو المعدات وحده لا يكفي، لأن التحدي الحقيقي يكمن في امتلاك الوظائف التي تحتاج إليها الدولة بصورة مستقلة.وتشمل هذه الوظائف جمع المعلومات وتحليلها، والمراقبة الجوية، والإنذار المبكر، والاستطلاع، والدعم الفني واللوجستي وصيانة المعدات. فالقوة الحقيقية تظهر عندما تستطيع الدولة تشغيل هذه المنظومات باستمرار، لا عندما تمتلكها شكلياً فقط.

ثانياً: الاستخبارات والاستطلاع أساس الأمن

تبدأ الحروب الحديثة بالمعلومة. فالدولة التي تكتشف التهديد مبكراً تستطيع منعه أو تقليل آثاره، بينما تضطر الدولة التي تصلها المعلومات متأخرة إلى التعامل مع النتائج.ويحتاج العراق إلى منظومة استخبارات وطنية تربط المعلومات البشرية بالمراقبة التقنية والصور الجوية والفضائية والرادارات والطائرات المسيّرة وأجهزة الاستشعار وتحليل البيانات، ثم تصلها بمراكز قيادة وسيطرة قادرة على تحويل المعلومة بسرعة إلى قرار. فالطائرة المسيّرة وحدها لا تصنع قدرة استخبارية، والرادار وحده لا يحمي المجال الجوي. القدرة تظهر عندما تنتقل المعلومة من الرصد إلى التحليل ثم إلى القيادة والقوة المكلفة بالاستجابة ضمن منظومة متصلة.

ثالثاً: الحدود تحتاج إلى مراقبة دائمة

رغم تراجع قدرة تنظيم داعش على السيطرة على الأراضي، فإن خطر الإرهاب لم ينته، خصوصاً في المناطق الحدودية ومع استمرار التحولات الأمنية في سوريا. ولهذا يحتاج العراق إلى منظومة حدودية تجمع بين حرس الحدود والطائرات المسيّرة والرادارات والكاميرات الحرارية والمعلومات الاستخبارية. فالحدود الآمنة لا تتحقق بكثرة النقاط العسكرية وحدها، بل بالقدرة على اكتشاف الحركة المشبوهة مبكراً والتعامل معها قبل انتقالها إلى العمق.كما يتطلب ذلك تنسيقاً دائماً بين الأجهزة الاتحادية وإقليم كردستان حتى لا تتحول الاختلافات الإدارية إلى ثغرات أمنية.

رابعاً: الدفاع الجوي اختبار مباشر للسيادة

يعد الدفاع الجوي من أكثر الملفات إلحاحاً في المرحلة الجديدة، مع انتشار الطائرات المسيّرة وتطور الصواريخ. وقد بدأ العراق خطوات لتحديث قدراته، لكن شراء المنظومات لا يعني امتلاك دفاع جوي مكتمل. فهذه القدرة تحتاج إلى شبكة من الرادارات، والقيادة والسيطرة، والاتصالات، ومنظومات الاعتراض، والصيانة، والتدريب، والاستخبارات والإنذار المبكر. والاختبار الحقيقي هو قدرة الكوادر العراقية على تشغيل هذه الشبكة بصورة مستقلة، واكتشاف التهديد وتحديد طبيعته واتخاذ القرار المناسب. فحماية المجال الجوي ليست مجرد امتلاك السلاح، بل امتلاك القدرة على الرؤية والقرار والاستجابة.

خامساً: توحيد القرار الأمني

لا يمكن بناء قوة وطنية متماسكة مع تعدد مراكز القرار العسكري. فالسيادة تعني أن تكون مؤسسات الدولة المرجعية النهائية للسلاح والقرار العملياتي. ومن هنا فإن النقاش بشأن وضع التشكيلات المسلحة يجب ألا يختزل في الدمج الإداري، بل يركز على توحيد سلسلة القيادة والانضباط والتمويل والتوجيه العملياتي، بحيث تخضع جميع القوى المسلحة للقانون والمؤسسات الدستورية. فكثرة القوات لا تعوض ضعف وحدة القيادة والسيطرة.

سادساً: الإنسان قبل السلاح

السلاح الحديث يحتاج إلى مهندسين وفنيين وضباط ومحللين ومبرمجين قادرين على التشغيل والصيانة والتطوير. ولهذا يجب توسيع برامج إعداد الكوادر في الدفاع الجوي، والطائرات المسيّرة، والاستخبارات، والاتصالات، والحرب الإلكترونية، والأمن السيبراني، وربطها بالجامعات ومراكز البحث.والأهم أن تتحول الخبرة من معرفة فردية إلى قدرة مؤسسية. فإذا تلقى ضابط أو مهندس تدريباً متقدماً، يجب أن تنتقل معرفته إلى آخرين عبر برامج وطنية مستمرة.

سابعاً: صناعة دفاعية تبدأ من الممكن

ليس مطلوباً من العراق أن ينتج جميع أنواع الأسلحة، لكنه يستطيع بناء صناعة دفاعية تدريجية تبدأ بقطع الغيار والمركبات والذخائر وأجهزة الاتصال والمراقبة وبعض الطائرات المسيّرة والأنظمة الإلكترونية. كما ينبغي أن تتضمن عقود التسليح، كلما أمكن، تدريب الكوادر ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتوطين جزء من أعمال الصيانة والإدامة. فالهدف ليس الاكتفاء الكامل، بل تقليل الاعتماد الخارجي في المجالات الممكنة.القوة تقاس أيضاً بما يبقى في البلاد من معرفة وخبرة وقدرة على الصيانة.

ثامناً: الاقتصاد يمول القوة

لا يمكن بناء دفاع مستدام من دون اقتصاد قادر على تمويله. ويظل العراق شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط، مع حاجته إلى تمويل الخدمات والإعمار والأمن. ولهذا فإن تنويع الاقتصاد جزء من الأمن الوطني. فالزراعة والصناعة والطاقة والنقل والاتصالات والقطاع الخاص لا توفر الوظائف فقط، بل توسع القاعدة التي تمول مؤسسات الدولة وقواتها. كما يمكن توجيه جزء من الإنفاق الدفاعي نحو سلاسل إنتاج محلية تخلق فرص عمل وتنقل التكنولوجيا، بدلاً من تحول الموازنات العسكرية كلها إلى استيراد خارجي.

تاسعاً: حماية البنية التحتية والأمن السيبراني

لم تعد الحروب تستهدف الثكنات وحدها. فالكهرباء والمياه والنفط والغاز والمطارات والموانئ والمصارف وشبكات الاتصالات ومراكز البيانات أصبحت أهدافاً استراتيجية.ولهذا يحتاج العراق إلى منظومة وطنية لحماية البنية التحتية الحيوية تجمع بين الحماية المادية والأمن السيبراني والمراقبة وخطط الطوارئ واستعادة الخدمات.كما ينبغي تطوير مراكز قادرة على اكتشاف الهجمات الإلكترونية واحتوائها، لأن اختراق منشأة حيوية قد يحقق أثراً استراتيجياً كبيراً.

عاشراً: خطة وطنية حتى عام ٢٠٣٥

تحتاج الدولة إلى خطة طويلة الأمد لبناء قدراتها الأمنية والدفاعية حتى عام ٢٠٣٥، تحدد الأولويات والتمويل والمسؤوليات ومؤشرات الأداء. تبدأ الأولويات بالدفاع الجوي، والاستخبارات، والاستطلاع، والإنذار المبكر، وحماية الحدود والمنشآت الحيوية، ثم تتوسع نحو الصناعة الدفاعية والأمن السيبراني والبحث العلمي وتأهيل الكوادر. ويجب أن تكون الخطة مشروع دولة لا مشروع حكومة واحدة، وأن تقاس نتائجها بأسئلة واضحة: هل يستطيع العراق مراقبة مجاله الجوي؟ حماية حدوده؟ اكتشاف التهديد قبل وقوعه؟ تشغيل معداته وصيانتها؟ وتمويل دفاعه في الظروف الصعبة؟

الخاتمة

إن اكتمال الانسحاب الأميركي يضع العراق أمام مرحلة عنوانها بناء القوة الوطنية وتحمل مسؤولية السيادة. لقد اكتسبت القوات العراقية خبرات مهمة، لكن المطلوب الآن هو الانتقال من القدرات المتفرقة إلى منظومة وطنية متكاملة تعمل بكفاءة واستقلالية. فالسيادة لا تقاس بخروج القوات الأجنبية وحده، بل بقدرة الدولة على حماية مجالها الجوي وحدودها ومنشآتها، واكتشاف التهديدات قبل وقوعها، وتوحيد قرارها الأمني، وإعداد كوادرها، وصيانة معداتها، وتمويل قواتها. ولا يعني بناء القدرة الوطنية إغلاق باب التعاون الدولي. فالعراق يستطيع الاستفادة من التدريب والتكنولوجيا وتبادل المعلومات، لكن يجب أن يكون الهدف من كل تعاون زيادة الاعتماد على القدرة العراقية، لا تكريس الحاجة الدائمة إلى الخارج. المرحلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة بناء هادئ ومتراكم للقوة؛ قوة تعتمد على الإنسان والعلم والمؤسسة والاقتصاد والتكنولوجيا، وتجعل حماية العراق مسؤولية عراقية أولاً، مع الاستفادة من الخبرة الدولية من موقع الدولة التي تعرف ما تحتاج إليه، وتبني أدواته، وتحمي أرضها وقرارها وسيادتها.

السيادة العراقية
حين تتحول الكلمة إلى مجرد كلمة فارغة وسيل من التنازلات



إيـاد الإمـارة



الضغط الخارجي
- العقوبات المالية والاقتصادية
- الإملاءات السياسية والأمنية
- التدخل في القرارات الداخلية
- استخدام الدولار والنظام المالي

القرار العراقي السيادي
- المؤسسات الدستورية
- إرادة وطنية مستقلة
- سيادة القانون
- مصلحة الشعب العراقي

أركان السيادة العراقية

المصلحة الوطنية
سياسة خارجية تخدم الشعب العراقي ومصالحه العليا

الأمن
قوات وطنية ضمن القانون

الاقتصاد
اقتصاد متنوع وأقل قابلية للضغط

المؤسسات الدستورية
دولة قوية وفاعلة تحمي القرار الوطني

الاستقلال السياسي
قرار حر بعيد عن الإملاءات الخارجية

السيادة كسلوك
- قرار عراقي مستقل
- مؤسسات قوية وفاعلة
- اقتصاد مستقل ومتوازن
- سيادة قانون حقيقية



السيادة كشعار
- طلب القبول الخارجي
- التنازلات المتكررة
- التبعية في القرار والاقتصاد
- مؤسسات ضعيفة وخاضعة للتأثير الخارجي



من التبعية إلى تآكل السيادة

تآكل السيادة
تحول الدولة إلى ساحة تأثير خارجي

إضعاف القرار الوطني
تراجع قدرة الدولة على اتخاذ مواقف مستقلة

التنازلات السياسية
لتجنب الضغوط أو الحصول على الدعم

الاعتمادة الخارجي
مالياً واقتصادياً وسياسياً



الخلاصة

السيادة تبدأ من العراق:
قرار سياسي مستقل ومؤسسات دولة قادرة.

السيادة العراقية حين تتحول الكلمة إلى مجرد كلمة فارغة وسيل من التنازلات

إياد الإمارة

ليس هذا السؤال ترفاً لغوياً، ولا محاولة للبحث عن تعريف في قاموس سياسي ثم إغلاق الكتاب، بل هو سؤال ينبغي أن يُطرح أمام كل سياسي عراقي يرفع شعار «السيادة»، ويتحدث عن استقلال القرار، وأمام كل حكومة تحتفل أمام الكاميرات بما تسميه «استعادة السيادة». فالسيادة، في معناها السياسي والقانوني، ليست قصيدة وطنية، ولا صورة تذكارية، ولا احتفالاً سنوياً، ولا كلمة تُقال في خطاب رسمي، وإنما هي أن تكون الدولة صاحبة القرار في شؤونها، وأن تكون إرادتها السياسية نابعة من مؤسساتها ومصالح شعبها، لا من إرادة دولة أجنبية، مهما كانت قوة تلك الدولة أو نفوذها. وميثاق الأمم المتحدة واضح في هذا المجال، فهو يقرر مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ويحمي استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، ويؤكد حقها في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.فإذا كان هذا هو معنى السيادة في القانون والسياسة، فماذا يبقى منها عندما يصبح القرار الوطني بحاجة إلى مباركة الإدارة الأمريكية؟ السيادة ليست أن تقول: «نحن دولة ذات سيادة»، بل أن تستطيع التصرف كدولة ذات سيادة. وهنا تكمن المشكلة العراقية، إذ أصبحت كلمة «السيادة» في جانب من الخطاب السياسي لافتة جوفاء تُرفع في المناسبات، بينما المطلوب أن تتحول إلى سلوك سياسي ومؤسسي حقيقي. فما قيمة أن نقول إن العراق دولة ذات سيادة إذا كان السياسي العراقي يشعر أن الطريق إلى موقعه السياسي يمر عبر الإرادة الأمريكية؟ وما قيمة الحديث عن القرار الوطني المستقل إذا كان بعض أصحاب القرار يهرعون إلى واشنطن طلباً للقبول أو الدعم أو التزكية؟ وما معنى السيادة إذا أصبحت الولايات المتحدة طرفاً رئيسياً في رسم حدود المقبول والمرفوض، أو في تحديد من ينبغي أن يكون قريباً ومن ينبغي أن يكون بعيداً؟ وهل السيادة أن تأتي التعليمات من الخارج فتنفذها الطبقة السياسية، ثم تخرج بعد ذلك لتحدث الناس عن استقلال القرار الوطني؟ ولنكن أكثر صراحة: هل من السيادة أن ينتظر السياسي العراقي إشارة من الإدارة الأمريكية حتى يعرف ماذا يفعل؟ وهل من السيادة أن تتحول تغريدة صادرة عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى حدث سياسي في بغداد، تهتز معه مواقف أطراف داخل الإطار التنسيقي الذي يرفع شعار السيادة؟ وهل من السيادة أن يصبح تصريح مسؤول في واشنطن أكثر تأثيراً في المشهد العراقي من تصريح مؤسسة دستورية عراقية؟ وهل من السيادة أن يتنفس بعض السياسيين الصعداء كلما وصلت إمدادات الدولار، بينما تبقى عائدات النفط العراقي وحركة الأموال مرتبطة بشروط وآليات خارجية؟

هذه الأسئلة لا تهدف إلى إنكار العلاقات الدولية أو الدعوة إلى عزل العراق عن العالم، وإنما إلى تحديد المعنى الحقيقي للاستقلال السياسي. فالدولة المستقلة تقيم علاقات مع الجميع، لكنها لا تجعل قرارها الداخلي رهناً بإرادة أحد. ثم نصل إلى الحديث عن «المصالح» و«السيادة». يقول بعض السياسيين إن السياسة مصالح وليست مشاعر، وهذا صحيح من حيث المبدأ، لكن السؤال هو: كيف نعرّف هذه المصالح؟ وهل كل شيء قابل لأن يتحول إلى صفقة سياسية؟ وهل تستطيع الدولة أن تتعامل مع القضايا العقائدية والوجودية وكأنها مجرد بنود في عقد تجاري؟ المشكلة ليست في الاعتراف بالمصلحة، بل في تعريفها. فالمصلحة الوطنية ليست فقط ما يحقق مكسباً سريعاً لحكومة أو حزب أو زعيم، وإنما تتصل بالأمن والكرامة والاستقلال والهوية والقضية الفلسطينية وعلاقات العراق الإقليمية وموقفه من قضايا العالم الإسلامي، فضلاً عن مصالح أجياله المقبلة.نعم، السياسة تحتاج إلى الواقعية، لكن الواقعية لا تعني أن يتحول السياسي إلى شخص بلا مبادئ، ولا أن تصبح الدولة مستعدة للتنازل عن كل شيء مقابل البقاء في السلطة. فالواقعية الحقيقية هي أن تعرف الدولة مصالحها وتحميها، لا أن تجعل كل تنازل يُفرض عليها يُقدم لاحقاً إلى الجمهور باعتباره «حكمة سياسية».

وهنا يصل السؤال إلى نقطة أكثر حساسية: هل أصبحت «المقاومة» التي تبجح بها البعض سنوات طويلة مجرد طريق إلى منصب حكومي؟ وهل يمكن أن تتحول الشعارات التي رُفعت باسم مقاومة النفوذ الأمريكي إلى أوراق تفاوض للحفاظ على مواقع السلطة والمصالح؟ إذا كان البعض قد قدم نفسه لسنوات بوصفه جزءاً من مشروع مقاومة، فما معنى أن يقدم اليوم التنازلات عن القيم والمبادئ والعقيدة من أجل موقع سياسي أو مصلحة حزبية؟ وماذا عن دماء الشهداء؟ وماذا عن الضحايا والخسائر والسنوات التي أرهقت العراقيين؟ ألم يكن من الأفضل، إذا كانت النتيجة في النهاية هي الجلوس مع الأمريكي والتفاوض معه وتقاسم النفوذ والمصالح، أن يتم ذلك منذ البداية، بدلاً من أن يدفع الناس أثماناً كبيرة تحت شعارات ثبت لاحقاً أنها قابلة للتفاوض والتراجع؟ وهنا يطرح المواطن سؤالاً مشروعاً: إذا كان البعض قد كوّن قوته السياسية والمادية تحت عنوان «المقاومة»، فهل أصبح هدفه اليوم الحفاظ على هذه المصالح من خلال التنازل لأمريكا؟ هذه الأسئلة ليست ترفاً سياسياً، بل تقع في صميم مفهوم السيادة التي يتحدث عنها السياسيون ويحتفلون بها أمام الناس. لأن السيادة لا تُقاس بحجم الشعارات، وإنما بمدى استقلال القرار عندما تتعارض إرادة الخارج مع المصلحة الوطنية. السيادة تبدأ من الداخل قبل أن تُعلن في الخارج. ولا تبدأ من البيت الأبيض الأمريكي، ولا من قائمة طويلة من التنازلات، وإنما تبدأ من العراق نفسه: من قرار سياسي عراقي مستقل، ومن مؤسسات دولة قادرة، ومن دستور وقانون يحتكمان إليهما الجميع. وتبدأ أيضاً من اقتصاد لا يمكن استخدامه وسيلة لإخضاع القرار السياسي، ومن نظام مصرفي قادر على حماية مصالح البلاد، ومن جيش وأجهزة أمنية تعمل وفق القانون وقرار الدولة، لا وفق إرادات حزبية أو خارجية. وتبدأ من حكومة تعرف مصالح العراق وتحدد علاقاتها مع الدول على أساس هذه المصالح، ومن سياسي لا يرى نفسه ممثلاً لإرادة الولايات المتحدة أو إيران أو أي دولة أخرى داخل العراق، بل ممثلاً للعراق أمام العالم. إن السيادة الحقيقية لا تعني قطع العلاقات مع أمريكا، ولا إعلان العداء لها، كما لا تعني أن يدخل العراق في عزلة دولية. وإنما تعني أن تكون العلاقة بين بغداد وواشنطن علاقة بين دولتين، لكل منهما مصالحها، لا علاقة بين طرف يقرر وطرف ينتظر القرار. والعراق يستطيع أن يتعامل مع الولايات المتحدة، كما يتعامل مع إيران والصين وروسيا وأوروبا والدول العربية، لكنه يجب أن يفعل ذلك من موقع الدولة التي تعرف ما تريد، لا من موقع الساحة التي تتنافس فوقها إرادات الآخرين.فالسيادة ليست عداءً للعالم، بل استقلالاً في التعامل معه. وليست رفضاً للمصالح، بل قدرة على تعريف المصلحة الوطنية وحمايتها. وليست خطاباً عن الكرامة، بل امتلاك الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تجعل هذه الكرامة قابلة للحماية. ولذلك، فإن السؤال الحقيقي ليس: هل العراق دولة ذات سيادة على الورق؟ فالدستور والقانون الدولي يقدمان إجابة واضحة عن ذلك. السؤال الأهم هو: إلى أي مدى يستطيع العراق ممارسة هذه السيادة فعلياً عندما يتعرض قراره للضغط؟ هل يستطيع أن يقول «لا» عندما تتعارض مطالب الخارج مع مصالحه؟ وهل يستطيع أن يقول «نعم» عندما يرى أن التعاون يخدم مصلحته، من دون خوف أو تبعية؟ هنا فقط يظهر الفرق بين السيادة كشعار والسيادة كواقع. فالدولة لا تصبح ذات سيادة لأنها تكرر الكلمة في البيانات، ولا لأن سياسييها يحتفلون بانسحاب قوة أجنبية أو بتوقيع اتفاق جديد، بل عندما تصبح مؤسساتها قادرة على اتخاذ القرار وتحمل مسؤوليته والدفاع عنه. السيادة تبدأ من بغداد، لا من واشنطن. تبدأ من إرادة العراقيين ومؤسساتهم واقتصادهم وقانونهم. وحين يصبح القرار العراقي عراقياً بالفعل، لن تكون البلاد بحاجة إلى كثرة الحديث عن السيادة، لأن السيادة عندها لن تكون شعاراً يُرفع، بل واقعاً يراه المواطن في كل قرار تتخذه دولته.

السيادة وعراق مابعد الانسحاب الأميركي



ناجي الغزي



الانسحاب لا يعني نهاية التحديات



- انسحاب عسكري من القواعد.
- بقاء نفوذ سياسي وأمني واقتصادي.
- استمرار التحديات الأمنية.
- حاجة العراق إلى بناء قدراته الذاتية.

السيادة الفعلية Vs السيادة القانونية



- قدرة الدولة على فرض قرارها.
- احتكار السلاح بيد الدولة.
- جيش وأجهزة أمن قوية.
- حدود وأجواء ومياه آمنة.
- قرار مستقل عن الإملاءات الخارجية.



- خروج القوات الأجنبية.
- استقلال القرار الوطني.
- سيطرة الدولة على أراضيها.
- احترام مؤسسات الدولة.

من الانسحاب إلى سيادة قابلة للحياة



التنسيق الأمني بغداد - أربيل



- توحيد الجهود الأمنية.
- سد الثغرات الحدودية.
- تعزيز تبادل المعلومات.
- منع استغلال المناطق المتنازع عليها.

بناء منظومة الدفاع الوطني



- رادارات وإنذار مبكر
- قيادة وسيطرة حديثة
- اتصالات آمنة ومتكاملة
- تدريب وتأهيل مستمر
- صيانة واستدامة المنظومة

اختبار السيادة في العراق



قرار الدولة العراقية	مراكز قرار مسلحة	التأثير الخارجي
مؤسسات قوية.	سلاح خارج الدولة.	ضغوط سياسية.
قرار مستقل.	نفوذ موازي.	نفوذ اقتصادي.
سيادة مكتملة.	تحدي لقرار الدولة.	إملاءات أمنية.

السيادة بعد الانسحاب تُقاس بقدرة الدولة على حماية أرضها وقرارها، لا بمجرد غياب الجندي الأجنبي.



داعش.. تحد مستمر



- خلايا نائمة.
- يتطلب جهداً استخبارياً.
- ضرورة منع عودته.

السيادة وعراق ما بعد الانسحاب الأميركي

ناجي الغزي

إن انتهاء الوجود العسكري الأمريكي المرتبط بمهمة التحالف الدولي في العراق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ لا ينبغي أن يُقرأ بوصفه نهاية ملف أمني فحسب، ولا انتصارًا لطرف سياسي على آخر. فالأهم أن العراق يدخل بعد هذا التاريخ مرحلة أكثر تعقيدًا: مرحلة اختبار قدرة الدولة على تحويل السيادة من شعار سياسي إلى واقع مؤسساتي يتمثل في السيطرة على الأرض والسلاح والحدود والمجال الجوي والقرار الأمني والعلاقات الخارجية. وقد اكتملت عملية الانسحاب الأمريكي في الموعد المعلن، بعد مرحلة انتقالية جرى الاتفاق عليها بين بغداد وواشنطن، مع بقاء أشكال من التعاون الأمني والتدريب والدعم ضمن علاقات ثنائية مختلفة عن مهمة التحالف السابقة.ومن هنا فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرح بعد ٣٠ أيلول ليس: هل خرجت القوات الأجنبية؟ بل: هل أصبحت الدولة العراقية قادرة على أداء الوظائف التي تجعل هذا الخروج خطوة نحو سيادة مكتملة؟

أولًا: خروج القوات لا يعني اكتمال السيادة

هناك فرق جوهري بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية. فالعراق، من الناحية القانونية، دولة مستقلة ذات مؤسسات دستورية، والحكومة هي صاحبة الاختصاص في إدارة شؤون البلاد. أما السيادة الفعلية فتقاس بما تستطيع الدولة تنفيذه على الأرض.وتعني السيادة الفعلية قدرة الدولة على فرض القانون في جميع أراضيها، واحتكار الاستخدام المشروع للقوة، وضبط الحدود، وحماية المجال الجوي، ومنع استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على دولة أخرى، ومنع أي جهة داخلية من اتخاذ قرار الحرب والسلم بصورة مستقلة، فضلًا عن قدرتها على إدارة علاقاتها الاقتصادية والأمنية الخارجية وفق المصلحة العراقية. وعليه، فإن انسحاب القوات الأجنبية يمكن أن يكون عنصرًا مهمًا من عناصر السيادة، لكنه لا يمثل السيادة كاملة.

ثانيًا: من سيملأ الفراغ؟

يتكرر السؤال: من سيملأ الفراغ بعد انسحاب القوات الأمريكية؟لكن السؤال الأدق هو: هل ينبغي أن يوجد فراغ أصلًا؟فإذا ترك خروج قوة أجنبية فراغًا لا تستطيع مؤسسات الدولة ملأه، فإن المشكلة ليست في الانسحاب نفسه، وإنما في ضعف القدرات الوطنية التي كان يفترض بناؤها خلال السنوات الماضية. والفراغ الأمني لا ينبغي أن تملأه دولة إقليمية أخرى، ولا فصيل مسلح، ولا قوة سياسية، وإنما الجيش والشرطة والأجهزة الاستخبارية ومؤسسات الدولة.

وهنا تتضح المعادلة

انسحاب القوات الأجنبية مع جيش قوي، وأجهزة استخبارية فاعلة، وحدود مضبوطة، ودفاع جوي متكامل، واحتكار الدولة للسلاح، يمكن أن يقود إلى سيادة أكثر استقرارًا.أما انسحاب القوات الأجنبية مع استمرار تعدد مراكز القرار والسلاح وضعف القدرات الدفاعية، فقد يؤدي إلى انتقال العراق من مشكلة نفوذ خارجي واحد إلى مشكلة تعدد مراكز النفوذ.

ثالثًا: السيادة معيار يطبق على الجميع

من الأخطاء الشائعة اختزال مفهوم السيادة العراقية في العلاقة مع الولايات المتحدة وحدها.فإذا كانت السيادة تعني قدرة الدولة على اتخاذ قرارها بصورة مستقلة، فيجب أن يكون المعيار واحدًا تجاه جميع الأطراف.هل تستطيع بغداد أن ترفض ضغطًا أمريكيًا عندما يتعارض مع مصلحتها؟ وهل تستطيع اتخاذ الموقف نفسه تجاه إيران أو تركيا أو أي قوة إقليمية أخرى؟ وهل تستطيع منع أي تنظيم مسلح أو قوة سياسية داخلية من فرض أمر واقع أمني خارج المؤسسات؟إذا خرجت القوات الأمريكية، لكن بقيت أي دولة أخرى قادرة على التأثير في القرار الأمني العراقي خارج القنوات الرسمية، فإن السيادة تبقى ناقصة. وإذا استمرت عمليات عسكرية أجنبية داخل الأراضي العراقية من دون سيطرة عراقية كاملة على القرار، فإن المشكلة السيادية لا تختفي بتغير اسم الدولة المتدخلة. ولهذا فإن العراق يحتاج إلى مفهوم متوازن للسيادة لا يستخدم ضد طرف ويُستثنى منه طرف آخر.

رابعًا: السلاح هو الامتحان الداخلي

يصبح ملف حصر السلاح بعد الانسحاب أكثر أهمية، لأن السيادة ليست علاقة بين العراق والخارج فقط، بل علاقة بين الدولة والقوة المسلحة داخل حدودها. وينبغي هنا التفريق بين وجود تشكيلات مسلحة تعمل داخل المنظومة القانونية للدولة وبين وجود قوة تمتلك قرارها العسكري المستقل.فالدولة الحديثة يمكن أن تضم الجيش والشرطة وقوات أمنية متعددة، لكن الشرط الحاسم أن تخضع جميعها لسلسلة قيادة قانونية واضحة، وأن يكون قرار استخدام القوة والحرب والسلم قرارًا مؤسساتيًا للدولة.وقد واجهت الحكومة العراقية بالفعل تحديات في مسار حصر السلاح، مع استمرار اعتراض بعض الفصائل على تسليم أسلحتها رغم انتهاء الوجود العسكري الأمريكي الذي كانت بعض تلك الجماعات تربط استمرار سلاحها به. ومن هنا يصبح السؤال بعد ٣٠ أيلول أكثر مباشرة: إذا زالت الذريعة المرتبطة بوجود القوات الأمريكية، فكيف ستُنظم جميع الأسلحة والقوى المسلحة ضمن الدولة؟

خامسًا: كردستان واختبار الدفاع الجوي

سيكون إقليم كردستان أحد أهم ميادين اختبار المرحلة الجديدة.فقد أعربت مؤسسات وقيادات في الإقليم قبيل الانسحاب عن قلقها من غياب منظومات دفاع جوي كافية، ولا سيما في ظل التهديدات الصاروخية والطائرات المسيّرة وعدم الاستقرار الإقليمي. كما أكدت وزارة البيشمركة أن المسؤولية الأساسية عن حماية الأجواء العراقية تقع على عاتق الحكومة الاتحادية. لكن الحل لا يمكن أن يكون اعتماد العراق بصورة دائمة على دفاع جوي أجنبي.فالدفاع الجوي منظومة وطنية متكاملة تشمل الرادارات والإنذار المبكر والقيادة والسيطرة والاتصالات والاعتراض والصيانة والتدريب والاستخبارات.ولهذا فإن قضية الدفاع الجوي تكشف حقيقة أساسية: الدولة التي تريد سيادة كاملة يجب أن تمتلك أدوات حماية تلك السيادة.

سادسًا: داعش والتنسيق بين بغداد وأربيل

لا تعني مغادرة القوات الأمريكية أن عودة داعش أصبحت حتمية، كما أن وجود هذه القوات لم يكن ضمانة مطلقة ضد الإرهاب.لكن التنظيم لا يزال يمثل تهديدًا أمنيًا محتملًا، وقد عبّرت قيادات كردية قبيل الانسحاب عن خشيتها من استغلاله أي فجوات أمنية جديدة. ولهذا فإن المسألة الأهم تتعلق بقدرة الأجهزة العراقية على العمل الاستخباري والمراقبة والاستجابة السريعة، وبالتنسيق بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة. فالمناطق التي تتداخل فيها المسؤوليات أو لا تكون فيها القيادة والسيطرة واضحة يمكن أن تتحول إلى ثغرات أمنية. ولا يعني معالجة ذلك إلغاء خصوصية إقليم كردستان، بل إنشاء منظومة تنسيق تضمن ألا توجد مساحة عراقية لا تكون المسؤولية الأمنية عنها محددة بوضوح.

الخلاصة

إن ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ ليس اليوم الذي انتهت فيه قضية السيادة العراقية، بل اليوم الذي بدأ فيه امتحانها الحقيقي. فالسيادة لا تقاس بعدد الجنود الأجانب الذين غادروا البلاد فقط، وإنما بعدد القرارات التي تستطيع الدولة اتخاذها وإنفاذها بنفسها. تقاس بمن يملك السلاح، ومن يقرر الحرب والسلم،ومن يحمي السماء والحدود، ومن يمنع الأراضي العراقية من أن تصبح منصة لصراع الآخرين.وتقاس كذلك بقدرة بغداد وأربيل على العمل داخل منظومة أمن وطني متكاملة، وبقدرة العراق على إقامة علاقات مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا وغيرها دون أن تتحول أي منها إلى بديل عن القرار الوطني. ولهذا فإن السؤال الصحيح في مرحلة ما بعد الانسحاب ليس: من سيملأ الفراغ؟بل: هل تستطيع الدولة العراقية أن تمنع وجود الفراغ أصلًا؟فإذا استطاعت، يكون ٣٠ أيلول انتقالًا حقيقيًا نحو سيادة أكثر اكتمالًا. أما إذا بقي السلاح موزعًا، والقرار متعددًا، والسماء مكشوفة، والحدود خاضعة لتوازنات متنافسة، فإن خروج القوات الأجنبية سيكون قد أنهى مرحلة، لكنه لن يكون قد أنهى أزمة السيادة.

العراق ودول الجوار
كيف ندير الأزمات ونحمي السيادة ؟



ابراهيم الدهش



فرص العراق مع الجوار

- مشروع طريق التنمية وممر تجاري إقليمي
- شراكات اقتصادية واسعة
- الربط الكهربائي والطاقة
- تعاون أمني ضد الإرهاب والجريمة المنظمة
- موقع جغرافي يحول العراق إلى جسر بين دول المنطقة

التحديات الرئيسية

- تعدد مراكز القوة والسلاح خارج الدولة
- الفساد السياسي والإداري
- أزمة المياه مع دول المنبع
- تحويل العراق إلى ساحة لصراعات الأخرين
- الضغوط الإقليمية والتدخل في الشؤون الداخلية
- ضعف الاقتصاد وزيادة الاعتماد على الخارج

أهمية الجوار للعراق

- أمن الحدود ومكافحة الإرهاب
- التجارة والاستثمار وفتح الأسواق
- الطاقة والربط الكهربائي والنقل
- المياه والأمن الغذائي
- الاستقرار السياسي والاجتماعي

أهم الملفات مع دول الجوار

الأردن	الكويت	السعودية	سوريا	إيران	تركيا
التجارة والنقل	التعاون في ملف المياه	الاستثمار والتجارة	أمن الحدود	الطاقة والتجارة	المياه
الطاقة والربط الكهربائي	التجارة والاستثمار	الطاقة والربط الكهربائي	مكافحة الإرهاب	الحدود والمصالح المشتركة	التجارة والاستثمار
التنسيق الأمني	الربط البحري والموانئ	النقل والمنافذ الحدودية	التجارة وحركة السكان	منع استخدام الأراضي العراقية	الأمن والحدود
مشاريع إقليمية مشتركة	تعزيز الأمن الإقليمي	شراكة استراتيجية	دعم الاستقرار ومنع الفوضى	علاقة متوازنة قائمة على مصلحة الدولة	مشروع طريق التنمية

مسار إدارة الأزمات وحماية السيادة

1. فهم المصالح الوطنية وتحديد الأولويات
2. جوار دائم وقنوات دبلوماسية مؤسسية
3. إتفاقات واضحة وفوارق مشتركة
4. إصلاح داخلي وتقوية الإقتصاد وإدارة الموارد
5. حماية السيادة ومنع استخدام الأراضي العراقية
6. بناء شراكات متوازنة جميع الجيران

النتيجة والرسالة الأساسية



- عراق قوي بسيادته وقراره الوطني
- علاقات متوازنة مع جميع الجيران
- تحويل الموقع الجغرافي إلى فرصة
- اقتصاد منتج وشراكات حقيقية
- لا سلاح خارج الدولة
- لا مكان للفساد والإرتهان للخارج

العراق ودول الجوار - كيف ندبر الازمات ونحمي السيادة ؟

ابراهيم الدهش

لم تعد علاقة العراق بدول الجوار مجرد ملف من ملفات السياسة الخارجية، بل أصبحت قضية استراتيجية ترتبط مباشرة بالأمن الوطني والسيادة والاقتصاد والمياه والطاقة والتجارة وحركة الحدود والاستقرار السياسي والاجتماعي. فالعراق يقع في قلب منطقة شديدة الحساسية، ويتشارك حدوده مع دول لكل منها مصالحها وحساباتها، الأمر الذي يضع بغداد أمام مسؤولية إدارة علاقاتها الإقليمية بما يحمي مصالحها الوطنية ويمنع تحول أراضيها إلى ساحة لتصفية الحسابات أو امتداداً لصراعات الآخرين. إن أول قاعدة ينبغي أن تحكم السياسة العراقية تجاه دول الجوار هي أن العراق لا يستطيع تغيير جغرافيته، لكنه يستطيع تغيير طريقة تعامله معها. فالجوار حقيقة ثابتة، والمصلحة الوطنية تفرض علاقات تقوم على الاحترام المتبادل والندية وعدم التدخل، بعيداً عن سياسة المحاور والاستقطاب. وليس من مصلحة العراق الدخول في خصومة دائمة مع دولة مجاورة أو التحول إلى تابع لأي طرف إقليمي، وإنما المطلوب علاقات متوازنة يكون معيارها مصلحة الدولة العراقية. وفي ظل أزمات المنطقة، تصبح السيادة العراقية نقطة الانطلاق لأي سياسة خارجية ناجحة. فالدولة التي تريد من الآخرين احترام سيادتها يجب أن تكون قادرة على حماية حدودها وقرارها السياسي وأمنها الداخلي، وأن تمنع استخدام أراضيها أو أجوائها بما يضر بمصالحها أو بمصالح الدول الأخرى. وفي المقابل، يجب أن يقابل احترام العراق لسيادة جيرانه احترام مماثل لسيادته، لأن السيادة إما أن تكون قاعدة للجميع أو تصبح مجرد شعار. وتأتي العلاقة مع تركيا في مقدمة الملفات التي تحتاج إلى إدارة هادئة وعميقة، نظراً إلى تشابك المصالح في المياه والتجارة والأمن والطاقة والحدود والنقل. وقد شهدت العلاقات العراقية-التركية توسعاً في التعاون الاقتصادي والمائي والبنية التحتية، فيما يمثل مشروع طريق التنمية فرصة يمكن أن تجعل العراق مركزاً للتواصل التجاري بين الخليج وتركيا وأوروبا. لكن هذه المصالح لا ينبغي أن تلغي الملفات التي تمس الأمن الوطني، وفي مقدمتها المياه. فالمياه بالنسبة إلى العراق ليست قضية فنية أو دبلوماسية عابرة، وإنما ترتبط بالأمن الغذائي والزراعة والسكان ومستقبل الأجيال. ولذلك تحتاج بغداد إلى سياسة مائية طويلة الأمد تعتمد على الحوار والتفاوض والاتفاقات الواضحة والمشاريع المشتركة، بالتوازي مع إصلاح إدارة المياه داخلياً وتقليل الهدر وتطوير تقنيات الري. أما العلاقة مع إيران، فهي أكثر تعقيداً بحكم الجغرافيا والحدود والمصالح الاقتصادية والتجارية والتداخل الاجتماعي وملفات الطاقة والأمن والمياه. ومن هنا فإن الحكمة السياسية تقتضي إدارة هذه العلاقة بمنطق الدولة لا بمنطق المحاور. ويستطيع العراق الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران، وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقاته العربية والإقليمية والدولية، من دون أن يسمح بتحويله إلى طرف في صراع بين القوى المختلفة. أما سوريا، فإن استقرارها يرتبط بصورة مباشرة بأمن العراق، خصوصاً في ظل الحدود المشتركة والتحديات الأمنية والإرهابية وملفات التهريب والجريمة المنظمة وحركة السكان. ولذلك يحتاج العراق إلى تنسيق أمني فعال مع الجانب السوري، وتعزيز حماية الحدود، ودعم كل مسار يؤدي إلى استقرار المنطقة وعدم تحول الحدود العراقية-السورية إلى مساحة مفتوحة للفوضى. وفي الجانب العربي، يمثل تطوير العلاقات مع السعودية والكويت والأردن بعداً مهماً، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والطاقة والنقل والأمن الإقليمي. ويمكن للمنافذ الحدودية والطرق التجارية والمشاريع المشتركة والربط الكهربائي والنقل البري والسككي أن تكون جسوراً للتقارب. ومن الخطأ أن تُدار علاقات العراق مع دول الجوار من خلال الأزمات فقط. فالعلاقات الناجحة تحتاج إلى حوار دائم وآليات مؤسسية للتعامل مع الملفات قبل تحولها إلى أزمات. وبدلاً من أن تتحرك بغداد بعد أزمة مياه أو توتر حدودي أو مشكلة أمنية أو خلاف تجاري، ينبغي أن توجد قنوات دبلوماسية وأمنية واقتصادية مستمرة تجعل الحوار جزءاً من طبيعة العلاقة، لا ردة فعل عليها. ويأتي الاقتصاد بوصفه أحد أهم أدوات السياسة الخارجية. فالعراق يمتلك موقعاً جغرافياً مهماً وثروة نفطية وسوقاً واسعة ومنافذ حدودية وطريقاً تجارياً مهماً. وإذا أحسن استخدام هذه العناصر، فإنه يستطيع تحويل موقعه من مصدر للتوتر إلى مصدر للمصالح المشتركة، لأن ارتباط مصالح الجيران باستقراره يقلل فرص تحوله إلى ساحة للصراعات. لكن الانفتاح على دول الجوار يجب ألا يتحول إلى اعتماد مفرط عليها. فالعراق بحاجة إلى تنويع اقتصاده وتعزيز إنتاجه المحلي وتطوير قطاعاته الزراعية والصناعية والخدمية، لأن العلاقات الاقتصادية المتوازنة لا تعني أن يصبح العراق مجرد سوق للمنتجات الخارجية، بل أن يكون طرفاً منتجاً وشريكاً قادراً على التفاوض وتحقيق المنفعة المتبادلة. وكلما كانت الدولة قوية اقتصادياً، كانت أكثر قدرة على حماية قرارها السياسي. ويبقى ملف المياه من أكثر الملفات التي ستفرض نفسها خلال السنوات المقبلة، ليس بسبب سياسات دول المنبع فقط، وإنما أيضاً بسبب التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتصحر وزيادة الطلب. ولذلك يجب أن يجمع التعامل مع الأزمة بين الدبلوماسية الخارجية والإصلاح الداخلي، عبر الاتفاقات مع دول المنبع، وتطوير المنظومة المائية، وتقليل الهدر، وتحسين طرق الري، واستثمار المياه بكفاءة أكبر. إن التحديات الحالية تفرض على العراق الانتقال من سياسة رد الفعل إلى سياسة المبادرة. فالعراق يمتلك أوراقاً مهمة في علاقاته مع الجوار، من موقعه الجغرافي إلى سوقه وموارده الطبيعية وقدرته على الربط التجاري. لكن هذه الأوراق لن تحقق نتائجها من دون رؤية وطنية موحدة، لأن تعدد المواقف وتضارب الرسائل يضعفان قدرة الدولة على التفاوض ويمنحان الآخرين مساحة أكبر للتأثير. ولهذا يحتاج العراق إلى دبلوماسية هادئة لكنها قوية، لا تقوم على التصعيد الإعلامي ولا على المجاملات السياسية، وإنما على معرفة المصالح الوطنية وتحديد الأولويات والدفاع عنها بالحوار والقانون والاتفاقات. فالقوة في العلاقات الدولية ليست دائماً في رفع سقف الخطاب، وإنما في امتلاك خيارات متعددة والقدرة على التفاوض من موقع الدولة التي تعرف ما تريد. إن العراق لا يحتاج إلى سياسة تقوم على العداء مع الجوار، كما لا يحتاج إلى سياسة تقوم على التبعية له. والمطلوب سياسة توازن تتعاون حيث تتلاقى المصالح، وتختلف حيث تختلف المواقف، وتفاوض عندما تظهر الأزمات، وتستخدم القانون والدبلوماسية لحماية مصالحها، مع رفض استخدام الأراضي العراقية في الصراعات الإقليمية أو التدخل الخارجي في القرار السيادي. وفي النهاية، فإن أفضل علاقة يمكن أن يبنيها العراق مع دول الجوار هي علاقة المصالح المتبادلة، لأن تشابك المصالح في التجارة والطاقة والمياه والنقل والاستثمار والأمن يقلل فرص الصراع ويزيد فرص التعاون. والعراق قادر على أن يكون جسراً بين دول المنطقة بدلاً من أن يكون ساحة لتنافسها، وأن يحول موقعه الاستراتيجي من تحد دائم إلى فرصة تاريخية. ولا يحتاج التعامل مع دول الجوار إلى شعارات كبيرة بقدر ما يحتاج إلى دولة قوية ومؤسسات موحدة وسياسة خارجية واضحة ودبلوماسية محترفة واقتصاد قادر على دعم القرار السياسي. فالعراق يستطيع أن يكون صديقاً للجميع من دون أن يكون تابعاً لأحد، وأن يحافظ على علاقاته مع مختلف الأطراف من دون أن يتنازل عن سيادته. والمطلوب اليوم ليس الانغلاق عن المحيط ولا الذوبان فيه، وإنما بناء علاقات على قاعدة واضحة: نتعاون حيث تتلاقى المصالح، ونحترم حيث تختلف المواقف، ونتفاوض عندما تشتد الأزمات، لكننا لا نجعل سيادة العراق ثمناً لأي تفاهم.



اياد السماوي

بعد انسحاب قوات التحالف الدولي:

السيادة العراقية

أمام امتحانها الأصعب



ماذا تعني السيادة العراقية؟

- سياسة خارجية مستقلة تقوم على المصالح الوطنية.
- حماية الحدود والأجواء والمياه الإقليمية بمؤسسات وطنية.
- حصر السلاح بيد الدولة وخضوعه للقانون.
- قرار الحرب والسلم بيد مؤسسات الدولة الدستورية.

ما الذي يمثله 1 تشرين الأول 2026؟

- لحظة وطنية مهمة تضع العراق أمام استحقاق أكبر بناء الدولة.
- فتح مرحلة جديدة من تحمل العراق مسؤولية أمنه وقراره وسيادته.
- طي صفحة طويلة من الوجود العسكري الأجنبي.
- 1 تشرين الأول 2026 نهاية مهمة التحالف الدولي في العراق.

دولة قوية وقتدرة

- منع استخدام الأراضي العراقية للإضرار بالآخرين.
- امتلاك قدرات دفاعية تردع أي تهديد لأراضي العراق.
- بناء وتطوير المؤسسات الأمنية والعسكرية.

امتحان السلاح وقرار الدولة

- بسقف زمني لا يتجاوز 30 حزيران 2027.
- وفق الدستور وخارطة الطريق الحكومية.
- الإنتقال من مبدأ حصر السلاح إلى تنفيذه واقعاً عملياً.

التحديات المستمرة

- بقاء السلاح خارج إطار الدولة.
- تأثيرات خارجية على القرار السياسي.
- إرث الحروب والإرهاب والأزمات.
- الإعتماد المفرط على النفط والاقتصاد الريعي.
- خطابات إعلامية قد تشوه معنى السيادة.

التنمية .. الوجه الأخر للسيادة

- فرص عمل حقيقية
- بنية تحتية حديثة
- غاز مستثمر
- زراعة متطورة
- صناعة منتجة
- كهرباء مستقرة

السيادة الاقتصادية تعني إدارة الثروات والموارد بما يخدم المصالح الوطنية.

تحويل النفط من مصدر أحادي إلى قاعدة لاقتصاد متنوع.

من الأحداث إلى النتائج

استقرار وتنمية ← بناء مؤسسات أقوى ← استعادة القرار الأمني ← انسحاب القوات الأجنبية

التوازن في العلاقات الخارجية

علاقات متوازنة مع جميع الدول وفق قاعدة واضحة: العراق أولاً.

الخلاصة

الانسحاب يطوي صفحة .. أما بناء الدولة فيبدأ من اليوم.

السيادة ليست حدثاً يحتفل به، بل مسؤولية مستمرة تُقاس بقدرة الدولة على تحويل قرارها إلى أمن واستقرار وتنمية ومستقبل أفضل للعراقيين.



بعد انسحاب قوات التحالف الدولي: السيادة العراقية أمام امتحانها الأصعب

ايادالسماوي

في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، يطوي العراق صفحة طويلة ارتبطت بوجود قوات التحالف الدولي على أراضيه، ويفتح صفحة جديدة يتحمل فيها مسؤولية أمنه وقراره وسيادته بصورة كاملة. إنها لحظة وطنية مهمة، لا لأنها تعلن نهاية مهمة عسكرية فحسب، بل لأنها تضع العراق أمام استحقاق أكبر وأكثر تعقيداً ماذا سيفعل بسيادته بعد أن أصبحت مسؤولية القرار الأمني والعسكري عراقية بصورة كاملة؟ وقد أعلنت وزارة الخارجية العراقية رسمياً انتهاء مهمة التحالف والانتقال إلى مرحلة يتحمل فيها العراق مسؤولية أمنه واستقراره. إن انتهاء مهمة التحالف الدولي لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره خاتمة لمرحلة فقط، بل بداية لمرحلة جديدة عنوانها الدولة؛ دولة تمتلك قرارها، وتحمي حدودها، وتصون أجواءها، وتفرض قانونها، وتحدد علاقاتها الخارجية وفق مصالحها الوطنية، وتضع إمكاناتها وثرواتها في خدمة مستقبل شعبها. فالسيادة ليست مجرد خروج القوات الأجنبية، ولا تتحقق فقط بإعلان انتهاء مهمة عسكرية. السيادة تبدأ من امتلاك الدولة قرارها، لكنها لا تنتهي عند ذلك. فالدولة ذات السيادة هي التي يكون فيها قرار الحرب والسلم بيد مؤسساتها الدستورية، ويكون السلاح خاضعاً للقانون، وتكون الحدود والأجواء والمياه الإقليمية تحت حماية مؤسساتها، ولا تتحول أراضيها إلى ساحة لتصفية الحسابات أو منصة تهدد أمن العراق أو أمن جيرانه. ولهذا فإن اليوم الأول بعد انتهاء مهمة التحالف يمثل بداية اختبار حقيقي لقدرة الدولة العراقية على إدارة شؤونها الأمنية والسياسية بعيداً عن أي وصاية أو اعتماد دائم على الآخرين، وعلى إثبات أن السيادة ليست عنواناً سياسياً، بل ممارسة يومية ترتبط بقوة المؤسسات وقدرتها على تنفيذ قراراتها.

امتحان السلاح وقرار الدولة

ولعل أكثر استحقاقات هذه المرحلة حساسية هو الانتقال من مبدأ حصر السلاح بيد الدولة إلى ترجمته واقعاً عملياً، وفق الدستور وخارطة الطريق التي حددتها الحكومة، وبسقف زمني لا يتجاوز ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٧. وقد حددت الحكومة هذا التاريخ ضمن خارطة الطريق المتعلقة بالسلاح خارج سيطرة الدولة وحصر قرار الحرب والسلم بالسلطات الدستورية. وهذا الاستحقاق لا ينبغي أن يتحول إلى معركة بين الدولة وأي طرف عراقي، بل إلى مسار وطني هدفه توحيد المرجعية الأمنية والعسكرية، بحيث يكون للعراق جيش وقوات أمنية، وقرار أمني واحد، ومرجعية دستورية واحدة. فالمطلوب ليس إنتاج صراع داخلي جديد، وإنما إنهاء الحالة الاستثنائية التي فرضتها ظروف الحرب ومراحل مواجهة الإرهاب. لقد قاتل العراقيون الإرهاب وقدموا تضحيات جسيمة في أصعب مراحل تاريخهم الحديث، ومن الإنصاف أن تتحول تلك التضحيات إلى دولة أكثر قوة واستقراراً، لا إلى استمرار لحالة استثنائية إلى ما لا نهاية. فمرحلة الحرب تفرض أدواتها الخاصة، أما مرحلة بناء الدولة فتحتاج إلى مؤسسات موحدة وقواعد واضحة وسلطة واحدة على السلاح والقرار. وحصر السلاح بيد الدولة لا يعني فقط جمع الأسلحة، بل يعني أيضاً أن تكون جميع القوى المسلحة خاضعة لسلسلة قيادة رسمية واحدة، وأن يكون قرار استخدام القوة من اختصاص المؤسسات الدستورية وحدها، وألا يمتلك أي طرف داخلي حق اتخاذ قرار الحرب أو الرد أو التهدئة بصورة مستقلة عن الدولة.

سيادة تحتاج إلى دولة قوية ومقتدرة

السيادة تحتاج إلى دولة قادرة على حماية حدودها وأجوائها ومياهها، وبناء مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وتطوير قدراتها الدفاعية، وامتلاك الوسائل التي تمنع أي طرف من انتهاك أراضيها أو استخدام أراضيها للإضرار بالآخرين. فخروج القوات الأجنبية لا يكتمل أثره إذا بقيت الدولة عاجزة عن حماية أجوائها أو حدودها أو مواجهة الخروقات. ولهذا فإن بناء القدرة الوطنية يجب أن يسير بالتوازي مع استعادة القرار الوطني، لأن السيادة التي لا تستند إلى قدرة حقيقية تبقى عرضة للضغط والتدخل. كما أن علاقات العراق الخارجية في هذه المرحلة ينبغي أن تقوم على قاعدة واضحة: العراق دولة ذات سيادة، لا يكون تابعاً لمحور، ولا ساحة لصراع الآخرين، ولا طرفاً في عداء لا يخدم مصالحه الوطنية. والدولة القوية ليست الدولة التي تعادي الآخرين، وإنما الدولة التي تعرف مصالحها، وتحمي قرارها، وتحترم سيادة غيرها، وتطالب الآخرين باحترام سيادتها. وهي الدولة التي تستطيع إقامة علاقات متوازنة مع مختلف القوى من دون أن تتحول تلك العلاقات إلى تبعية أو وصاية.

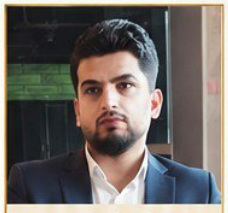
التنمية هي الوجه الآخر للسيادة

وهنا نصل إلى الوجه الآخر للسيادة، وربما إلى الاختبار الذي يمس حياة العراقيين بصورة مباشرة: التنمية. فلا معنى لسيادة لا يشعر بها المواطن في أمنه ومعيشته وخدماته ومستقبله. والعراق الذي أنهكته الحروب والإرهاب والتدخلات الخارجية آن له أن ينتقل من دولة تنشغل بإدارة الأزمات إلى دولة تنشغل ببناء المستقبل. وما دام العراق قد دخل مرحلة جديدة من الاستقلال في قراره الأمني، فإن عليه أن يبدأ المرحلة نفسها في اقتصاده. فثروات العراق يجب أن تتحول إلى كهرباء مستقرة، وصناعة منتجة، وزراعة متطورة، وغاز مستثمر، وبنية تحتية حديثة، وفرص عمل حقيقية، وخدمات تليق بالمواطن. والنفط الذي كان لعقود المصدر الأساسي لإيرادات الدولة يجب أن يكون قاعدة لبناء اقتصاد متنوع، لا سبباً لاستمرار الاقتصاد الريعي. فالسيادة الاقتصادية لا تعني الانغلاق عن العالم، بل تعني أن يكون العراق قادراً على إدارة ثرواته وموارده بما يخدم مصالحه، وأن تكون علاقاته الاقتصادية والاستثمارية قائمة على الشراكة والمصلحة المتبادلة، وألا تبقى حاجاته الأساسية رهينة لأي طرف خارجي. ولهذا فإن معركة التنمية ليست ملفاً اقتصادياً منفصلاً عن مشروع السيادة، بل هي جزء منه. فكل مصنع يُبنى، وكل وحدة غاز تُستثمر، وكل مشروع زراعي منتج، وكل فرصة عمل تُخلق، وكل دينار عام يُحمى من الهدر والفساد، يمثل لبنة في بناء دولة أكثر استقلالاً وقدرة على اتخاذ قرارها. فالدولة التي لا تنتج احتياجاتها الأساسية، ولا تمتلك موارد متنوعة، تبقى قدرتها على اتخاذ القرار محدودة مهما امتلكت من شعارات سياسية. أما الدولة التي تبني اقتصاداً منتجاً ومؤسسات قوية، فإنها توسع هامش سيادتها وتحمي قرارها من الضغوط الخارجية.

اليوم الأول ومسؤولية المرحلة الجديدة

العراق اليوم أمام فرصة تاريخية. فقد خرج من مرحلة طويلة كانت فيها الحرب والإرهاب والتحديات الأمنية تفرض نفسها على أولويات الدولة، وبدأ مرحلة ينبغي أن يتقدم فيها البناء على الهدم، والتنمية على الأزمات، والمؤسسات على الاستثناءات. وهذه المرحلة تحتاج إلى دولة قوية بمؤسساتها، موحدة بقرارها، واثقة بعلاقاتها، وقادرة على حماية أمنها وسيادتها، وفي الوقت نفسه قادرة على تحويل مواردها إلى تنمية وفرص ومستقبل. إن الأول من تشرين الأول ليس يوماً للاحتفال بانتهاء مهمة التحالف فحسب، بل يوماً لتذكير العراقيين بأن السيادة مسؤولية مستمرة. فالانسحاب يطوي صفحة، أما بناء الدولة فيبدأ من اليوم التالي، ويحتاج إلى عمل طويل يثبت أن الدولة قادرة على إدارة أمنها واقتصادها وعلاقاتها من موقع الثقة والقدرة. فالسيادة دولة نعيش في ظلها، ونشعر بقرارها وهيبتها، ونلمس آثارها في أمننا واقتصادنا وحياتنا ومستقبل أبنائنا. وهي ليست مجرد خطاب سياسي أو مناسبة وطنية، بل منظومة كاملة تبدأ من قوة القانون، وتمر بوحدة القرار، وتنتهي بقدرة الدولة على حماية المواطن وصناعة مستقبله. وهذا هو الامتحان الأصعب للعراق بعد انتهاء مهمة التحالف: أن يحول السيادة من عنوان سياسي إلى دولة حقيقية، ومن قرار أمني إلى استقرار، ومن ثروة إلى تنمية، ومن مرحلة الحروب إلى مرحلة البناء والازدهار. فإذا نجح العراق في ذلك، فإن الأول من تشرين الأول لن يكون مجرد تاريخ لانتهاء مهمة عسكرية، بل بداية مرحلة جديدة في بناء الدولة العراقية الحديثة؛ دولة لا تحتاج إلى من يدير أمنها نيابة عنها، ولا تسمح لأحد بأن يتخذ القرار عنها، وتستثمر ثرواتها في مستقبل شعبها، وتجعل من السيادة واقعاً يعيشه المواطن لا شعاراً يسمعه فقط.

عن يوم السيادة
بين حقيقته والتوجيه الإعلامي



منتظر الموسوي



بين الحدث والتوجيه الإعلامي

يوم السيادة لا يُقاس بماقيل على المنابر، بل بما تغير على الأرض. فالإعلام قد يحول المناسبة إلى احتفال رمزي أو أداة لتكريس سردية سياسية محددة.

السؤال الجوهري

هل كانت السيادة حدثًا اكتمل بخروج القوات الأجنبية من على الأرض، أم مساراً لا يزال العراق يخوضه؟

ما هو يوم السيادة؟

يمثل خروج القوات الأجنبية من العراق محطة مهمة في مسار استعادة الدولة لدورها الطبيعي وحماية أرضها وشعبها وقرارها الوطني.

ماذا تعني السيادة الحقيقية؟

- امتلاك القرار الوطني وصياغة الخيارات باستقلالية.
- القدرة على حماية الحدود والأمن وفرض القانون.
- مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على التنفيذ.
- اقتصاد قادر على حماية المصالح الوطنية.
- إدارة علاقات دولية من موقع الندية وتوازن المصالح.



ماذا لا تعني السيادة

- لا تعني مجرد مغادرة الجندي الأجنبي.
- لا تختزل في خطاب سياسي أو احتفال إعلامي.
- لا تكون صورة تلتقط عند الحدود.
- لا تتحقق بالشعارات والمبالغة في الإنجاز.

دور الإعلام

- ينقل الحدث، لكنه قد يمنحه تفسيراً واتجاهاً ودلالة.
- يمكن أن يضخم الإنجاز أو يشكك فيه وفق أجندات سياسية.
- المطلوب إعلام مهني يسهم في بناء وعي وطني مسؤول.
- التاريخ لا ينبغي أن يتحول إلى أداة للدعاية بل إلى مصدر للتعلم للمستقبل.

مقاربة متوازنة للتقييم

- الاعتراف بأهمية خروج القوات الأجنبية.
- قراءته ضمن سياقه التاريخي.
- عدم اختزال السيادة في مشهد واحد.
- التفريق بين الوقائع والتفسيرات.
- قياس النتائج على واقع الدولة وقدرتها على حماية استقلال قرارها.

التحديات التي تبقى

- استمرار بعض أشكال النفوذ الخارجي في القرار السياسي أو الأمني أو الاقتصادي.
- تأثير الخطابات الإعلامية في تشكيل الوعي وتوجيه الرواية الوطنية.
- الحاجة إلى مؤسسات أكثر كفاءة وفاعلية.
- بناء اقتصاد مستقل يقلل من الارتهان للخارج.
- تحويل الإرادة الشعبية إلى أقرارات قابلة للتنفيذ.

الخلاصة

خروج القوات الأجنبية خطوة مهمة في طريق السيادة،
لكن اكتمالها يتحقق عندما تمتلك الدولة قرارها وأمنها واقتصادها ومؤسساتها المستقلة،
وتتحول السيادة من مناسبة احتفالية إلى ممارسة يومية على أرض الواقع.



عن يوم السيادة بين حقيقتهِ والتوجيه الاعلامي

منتظر الموسوي

يمكن تناول «يوم السيادة العراقي» بوصفه مساحة فاصلة بين الحدث التاريخي كما وقع فعلاً، وبين الصورة التي أعادت الخطابات السياسية والإعلامية إنتاجها لاحقاً. فالمناسبات الوطنية لا تعيش في الذاكرة العامة من خلال الوقائع وحدها، بل من خلال السرديات التي تُبنى حولها، وطريقة تقديمها للجمهور والرسائل السياسية التي يراد تثبيتها في الوعي الجمعي. ومن هنا، فإن يوم السيادة لا ينبغي أن يُقرأ باعتباره مجرد مناسبة احتفالية مرتبطة بخروج قوات أجنبية، ولا باعتباره حدثاً فاقداً للقيمة لمجرد أن بعض مظاهر النفوذ الخارجي استمرت بعده. القراءة الأكثر اتزاناً هي التي تميز بين ما تحقق فعلاً في لحظة تاريخية محددة، وبين ما ظل ناقصاً في مسار بناء السيادة.

بين الحدث التاريخي وصورته الإعلامية

يوم السيادة لا يُقاس بما قيل على المنابر، بل بما تغير على الأرض. فالتاريخ قد يسجل خروج القوات الأجنبية أو انتهاء مرحلة من الوجود العسكري، لكن السيادة بمعناها الأعمق لا تختزل في مغادرة الجندي. السيادة تبدأ حين تمتلك الدولة قرارها السياسي، وأمنها، وحدودها، ومجالها الجوي، واقتصادها، وقدرتها على تحديد مصالحها والتحرك على أساسها بعيداً عن الإملاءات الخارجية.وهنا يظهر الدور الحاسم للإعلام. فالإعلام لا يكتفي دائماً بنقل الحدث، بل يشارك أحياناً في تحديد معناه. وقد يحول المناسبة إلى احتفال رمزي بانتهاء الاحتلال، فيقدمها باعتبارها لحظة اكتمال نهائي للسيادة، أو يذهب في الاتجاه المعاكس، فيفرغ الحدث من أي قيمة ويختزل كل ما بعده في استمرار النفوذ الخارجي. وبين هذين الاتجاهين تبقى الحقيقة أكثر تعقيداً.

هل السيادة حدث أم مسار؟

السؤال الأهم هو: هل كانت السيادة حدثاً اكتمل بمجرد خروج القوات الأجنبية، أم أنها مسار سياسي ومؤسسي طويل لا يزال العراق يخوضه؟ فالسيادة ليست صورة تلتقط عند الحدود، ولا علماً يرفع في مناسبة رسمية، ولا خطاباً يلقى أمام الجمهور. إنها قدرة الدولة على أن تقول كلمتها، ثم تمتلك الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه الكلمة وحمايتها. ولهذا يمكن لدولة أن تستعيد جانباً مهماً من سيادتها القانونية بخروج القوات الأجنبية، لكنها تبقى بحاجة إلى بناء قدرتها الفعلية على إدارة الأمن والاقتصاد والعلاقات الخارجية من دون أن تكون رهينة ضغوط خارجية أو مراكز قوة داخلية. وهنا يصبح يوم السيادة نقطة بداية للسؤال، لا نهاية له.

السيادة القانونية والسيادة الفعلية

من الضروري التمييز بين السيادة بوصفها وضعاً قانونياً، والسيادة بوصفها ممارسة سياسية يومية. فالسيادة القانونية تعني أن الدولة معترف بها، وتمتلك مؤسساتها وحدودها ودستورها وسلطاتها. أما السيادة الفعلية فتتعلق بمدى قدرة هذه المؤسسات على اتخاذ القرار وتنفيذه من دون تدخل أو تعطيل أو ابتزاز. وقد تنسحب القوات الأجنبية من أرض الدولة، بينما تبقى آثار النفوذ حاضرة في الاقتصاد أو الأمن أو العلاقات الخارجية أو في قدرة بعض الأطراف على التأثير في القرار الوطني.كما قد تمتلك الدولة أدواتها الدستورية كاملة، لكنها تواجه واقعاً سياسياً يجعل القرار خاضعاً لتوازنات لا تنبع كلها من المؤسسات الرسمية.لذلك فإن معيار السيادة الحقيقي لا يكون في النصوص وحدها، بل في قدرة الدولة على تحويل النصوص إلى ممارسة.

الإعلام وصناعة الذاكرة الوطنية

يمتلك الإعلام قدرة على صناعة الوعي والذاكرة.وهو حين يتعامل مع حدث وطني كبير، لا يحدد فقط ما يعرفه الناس عنه، بل يحدد أحياناً كيف ينبغي لهم أن يفهموه. وهنا تظهر خطورة تحويل التاريخ إلى أداة للدعاية. فإذا تم تقديم يوم السيادة باعتباره نصراً كاملاً ونهائياً، من دون نقاش ما بقي من تحديات، فإن الإعلام يتحول من أداة للوعي إلى وسيلة لتجميل الواقع. وإذا تم، في المقابل، إنكار أهمية الحدث بالكامل، فإن ذلك يظلم لحظة تاريخية كانت لها دلالتها السياسية والقانونية. المطلوب هو سردية وطنية لا تنكر الإنجاز ولا تبالغ فيه.

ماذا تحقق وماذا بقي؟

إن خروج القوات الأجنبية يمثل تطوراً مهماً لأنه ينهي شكلاً مباشراً من أشكال الوجود العسكري الخارجي. لكن هذا التطور يصبح أكثر قيمة عندما يتحول إلى فرصة لبناء الدولة.ومن هنا ينبغي أن يُطرح السؤال:ماذا فعل العراق بعد استعادة قراره؟هل أصبحت مؤسساته أكثر قوة؟هل أصبح قراره الأمني أكثر استقلالاً؟هل أصبح اقتصاده أكثر قدرة على الصمود أمام الضغوط؟ هل أصبحت سياسته الخارجية أكثر توازناً؟ وهل أصبح القانون أكثر قدرة على فرض نفسه على جميع الفاعلين داخل الدولة؟هذه الأسئلة أهم من أي احتفال، لأنها تحدد ما إذا كان يوم السيادة مجرد ذكرى، أم محطة في عملية بناء وطني مستمرة.

الاستقلال العسكري لا يساوي الاستقلال الكامل

من زاوية أخرى، ينبغي التمييز بين استقلال الدولة عن الوجود العسكري الأجنبي وبين استقلالها في صياغة خياراتها.فالدولة قد لا تضم على أراضيها قوات أجنبية، لكنها تظل شديدة التأثر بقرارات خارجية في الاقتصاد أو التمويل أو الطاقة أو التسليح أو العلاقات الدولية. وهذا لا يعني أن الدولة يجب أن تعيش في عزلة. فلا توجد دولة حديثة مستقلة عن العالم بالكامل. وإنما المطلوب أن تكون علاقات الاعتماد متوازنة،وألا يتحول احتياج الدولة إلى شريك خارجي إلى أداة تمس قدرتها على اتخاذ القرار.فالاستقلال لا يعني غياب العلاقات، بل امتلاك البدائل داخلها.

السيادة تقاس بالمؤسسات

إذا كان يوم السيادة يريد أن يحتفظ بقيمته الوطنية، فينبغي أن يرتبط بمعيار واضح: قوة المؤسسات. فالسيادة تظهر حين تستطيع الدولة فرض القانون، وحماية الحدود، وإدارة المجال الجوي، وحماية المال العام، وتنظيم السلاح، وإدارة علاقاتها الدولية من موقع المصالح الوطنية. وتظهر أيضاً في قدرتها على حماية اقتصادها من الهشاشة، ومنع تحول حاجاتها الأساسية إلى أدوات ضغط تستخدم ضدها.ولهذا فإن بناء المؤسسات ليس ملفاً إدارياً منفصلاً عن السيادة، بل هو جوهرها العملي.

بين الاحتفال والتشكيك

التعامل المتوازن مع يوم السيادة يقتضي الابتعاد عن اتجاهين متناقضين: الأول يحوله إلى مناسبة احتفالية مغلقة على النقد، والثاني ينكر قيمته لأن السيادة لم تكتمل في كل المجالات.الحقيقة تقع بين الاثنين. فما تحقق يجب الاعتراف به، وما بقي ناقصاً يجب مناقشته بوضوح. والوطنية لا تعني تزيين الواقع، كما أن النقد لا يعني إلغاء الإنجاز.إن أكثر ما يحتاجه العراق هو ذاكرة وطنية ناضجة تستطيع أن ترى الحدث كما هو، لا كما تريد السلطة أو المعارضة أن يبدو.

الخاتمة

يوم السيادة ليس مجرد ذكرى لخروج قوات أجنبية، بل مناسبة لإعادة طرح سؤال أعمق: هل تحولت السيادة من واقعة قانونية إلى قدرة سياسية ومؤسسية؟ فالسيادة الحقيقية لا تحتاج إلى تضخيم إعلامي كي تثبت وجودها، كما أن النقص فيها لا تعالجه الخطب والشعارات. إنها تُقاس بمدى قدرة الدولة على فرض القانون، وحماية مصالحها، وإدارة علاقاتها الخارجية من موقع الندية، وتحويل الإرادة الشعبية إلى قرار قابل للتنفيذ. ولهذا ينبغي أن يبقى يوم السيادة مساحة للمراجعة بقدر ما هو مساحة للاحتفال.فالتاريخ لا يؤدي وظيفته حين يتحول إلى مادة للدعاية، بل حين يساعد الأجيال على فهم ما تحقق وما لم يتحقق، وما الذي ينبغي بناؤه مستقبلاً. وعندما يصبح العراق قادراً على حماية قراره، واقتصاده، وأمنه، وحدوده، ومؤسساته، من دون ارتهان لإملاءات الخارج أو لمراكز قوة تتجاوز الدولة، عندها فقط تصبح السيادة أكثر من ذكرى في التقويم؛ تصبح ممارسة يومية تعيشها الدولة والمجتمع معاً.

تفكيك معادلة السيادة والتنمية

في عراق ما بعد التحالف الدولي

قراءة في جدلية الإستقلال الهيكلي وبناء الدولة المستدامة



هاشم الحسيني



- **انتهاء التحالف الدولي** — استعادة السيطرة الأمنية
- **مأزق الهيكل الاقتصادي** — الاعتماد على الريع النفطي
- **تأثير القوى الخارجية** — ضغوط وشبكات مصالح
- **الحاجة إلى تنمية مستدامة** — لبناء سيادة حقيقية

السيادة الإجرائية والسيادة الهيكلية

السيادة الهيكلية	VS	السيادة الإجرائية
القدرة على قرار مستقل تحرير الاقتصاد من الريعية بناء مؤسسات فعالة التحرر من الضغوط الخارجية تحقيق تنمية مستدامة		إخلاء القواعد العسكرية توقيع الاتفاقيات الأمنية انتهاء مهمة التحالف الدولي رمزية سياسية ولوجستية
السيادة الفعلية التي تصنع المستقبل		**مهمة لكنها غير كافية**

ما معنى السيادة؟

السيادة الحقيقية هي	السيادة ليست
قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بحرية	خطاباً سياسياً واحتفالات موسمية
امتلاك قرار سياسي واقتصادي مستقل	إخراج القوات فقط
مؤسسات قوية تعمل لصالح الشعب	صوراً تذكارية واتفاقيات شكلية
عدم الخضوع للإملاءات الخارجية	كلمة تقال في المناسبات

لماذا تبقى السيادة منقوصة؟

- **الاعتماد المالي الدولي** — مبيعات النفط بالدولار ومرور الأموال عبر النظام المالي العالمي
- **تبعية النخب السياسية** — ارتباط بمصالح وقوى إقليمية ودولية
- **ضعف المؤسسات التنفيذية** — بيروقراطية وفساد وهيمنة المحاصصة
- **غياب التنوع الاقتصادي** — اقتصاد أحادي يعتمد على النفط
- **الضغوط الجيوسياسية** — تأثير الولايات المتحدة ودول المنطقة

أزمة الشباب في العراق

32%

نسبة البطالة بين الشباب (15 – 24 عاماً)

أسباب رئيسية:

- العقد الاجتماعي الريعي
- ضعف القطاع الخاص
- مخرجات تعليم غير ملائمة
- نظام مصرفي متأخر

الاقتصاد الريعي.. القيد الأكبر



- أكثر من **75%** ارواتي وإنفاق تشغيلي
- أقل من **25%** موازنة استثمارية
- الاعتماد المطلق على النفط
- تذبذب أسعار الطاقة يهدد الاستقرار السياسي

من الاعتمادية إلى الترابط المتوازن



معايير الشراكات الخارجية

1. **المحتوى المحلي الصارم** — 60% – 70% من الكوادر والمقاولين العراقيين
2. **التوطين ونقل المعرفة** — إنشاء مراكز بحث وتطوير داخل العراق
3. **تكامل سلاسل القيمة** — تصنيع وتكرير المواد الخام محلياً بدلا من تصديرها خاماً

تحديات إضافية تهدد التنمية

- ضعف الحوكمة ومكافحة الفساد
- البطالة والهجرة
- تقلبات أسعار النفط
- التغير المناخي وشح المياه

الخلاصة

انهاء التواجد العسكري لا يعني الإكتفاء بالسيادة. السيادة الحقيقية للعراق تبنى عبر تحرير الاقتصاد من الريعية، وبناء مؤسسات قوية، وتنمية مستدامة تضع المواطن في مركز القرار، وتحقق استقلالية القرار الوطني.

تفكيك معادلة السيادة والتنمية في عراق ما بعد التحالف الدولي: قراءة في جدلية الاستقلال الهيكلي وبناء الدولة المستدامة

هاشم الحسيني

يقف الفكر السياسي والاقتصادي العراقي المعاصر على أعتاب مرحلة حرجة من إعادة التقييم، ولا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية التي تفرض إعادة صياغة عدد من المفاهيم. فمنذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد السيادة مفهوماً عسكرياً محضاً، ولم يعد الوجود العسكري الأجنبي هو العائق الوحيد أمام اكتمالها، بل أصبحت عناصر السيادة السياسية والاقتصادية والمالية والتنموية أكثر تأثيراً في قدرة الدولة على اتخاذ القرار. ومن هنا يظهر الخلل البنيوي في جانب من الأدبيات السياسية المحلية، والمتمثل في عدم التمييز بين «السيادة القانونية الإجرائية»، التي تتجسد في إخلاء القواعد العسكرية وإنهاء المهام الأجنبية وتوقيع الاتفاقيات الأمنية، وبين «السيادة الهيكلية الفعلية»، التي تعني امتلاك الدولة القدرة الحقيقية على اتخاذ قراراتها السياسية والاقتصادية والتنموية بعيداً عن الضغوط أو الإملاءات التي تفرضها شبكات المصالح الخارجية. إن انتهاء مهمة التحالف الدولي أو إعادة تموضع القوات الأجنبية، على الرغم من أهميته الرمزية واللوجستية في استعادة السيطرة على الملف الأمني الميداني، لا يترجم تلقائياً إلى استقلال كامل. فالقيد الذي يكبل الإرادة العراقية ليس عسكرياً فقط، بل يتمثل أيضاً في بنية «الدولة التوزيعية» التي تجذرت عبر عقود من الاعتماد على الريع النفطي. وما دام الاقتصاد العراقي محكوماً بآليات ريعية جامدة، فإن هامش صانع القرار في تحديد مسارات الاستثمار والتنمية سيظل محدوداً، ومحاصراً بضعف القدرة التنفيذية للمؤسسات، وبآليات الامتثال المالي الدولي، وبالقنوات التي تمر عبرها التدفقات النقدية الأساسية للبلاد. ويضاف إلى ذلك توزع ولاءات وتأثيرات بعض النخب الحاكمة بين قوى إقليمية ودولية، بما ينعكس على استقلال القرار الوطني.

السيادة الاقتصادية وفخ التنمية

إن تفكيك بنية الاعتمادية الاقتصادية في العراق يتطلب مصارحة بنيوية تحدد أين تكمن الإرادة الفعلية للدولة. فبعد انتهاء المهمة العسكرية للتحالف، يجد العراق نفسه أمام حقيقة معقدة: قد يصبح الأمن العسكري أكثر خضوعاً للإدارة الوطنية، لكن الأمن الاقتصادي يبقى مقيداً بفكي الريعية والاعتماد الخارجي. وتلتهم الموازنة التشغيلية للدولة العراقية أكثر من ٧٥٪ من إجمالي الإيرادات العامة، وهي موجهة أساساً لتغطية رواتب القطاع العام المتضخم والإنفاق الاستهلاكي. ويترك هذا الواقع مساحة محدودة للموازنة الاستثمارية التي يُفترض أن تبني البنية التحتية ومشاريع الأجيال المقبلة. لذلك فإن أي تراجع في أسواق الطاقة العالمية يهدد قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها اليومية، ويضع الاستقرار السياسي والاجتماعي تحت ضغط مباشر. كما ترتبط السيادة المالية العراقية بآليات الامتثال التي يفرضها النظام المالي العالمي. وبما أن جانباً أساسياً من مبيعات النفط العراقي يتم بالدولار الأمريكي ويمر عبر حسابات دولية تخضع لمعايير رقابية صارمة، فإن قدرة الدولة على المناورة الاقتصادية ترتبط بمدى تلاؤم حوكمتها المالية مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعايير الدولية ذات الصلة. وهذا الارتباط البنيوي يحد من مساحة الاستقلال النقدي والمالي، ويجعل إصلاحه بحاجة إلى ثورة داخلية تبدأ من أتمتة النظام المصرفي، وتحديث آليات التبادل التجاري، وإعادة بناء الثقة بالمؤسسات المالية الوطنية.

الشباب وعائق التنمية في العراق

تكشف القراءة الهيكلية لواقع الديموغرافيا العراقية خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ عن مؤشر مقلق، إذ تقارب نسبة البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً ٣٢٪. وهذه الأزمة لا يمكن اختزالها في شح عابر في فرص العمل أو معالجتها بجولات توظيف حكومي جديدة، لأنها تمثل نتيجة لـ«عقد اجتماعي ريعي مأزوم» وصل إلى حدود قدرته البنيوية. ولتحديد «القيد الملزم الأكبر» الذي يعوق تحول الشباب العراقي من قوى تعتمد على التوزيع الحكومي إلى عناصر منتجة داخل اقتصاد مستدام، يمكن ترتيب المسببات ضمن تسلسل هيكلي واضح.فالدولة العراقية تتحرك تاريخياً بوصفها «موزعاً رئيسياً للثروة النفطية» أكثر من كونها جهة تنظيمية تحفز الإنتاج. وقد عمق هذا الدور لدى الأسر والشباب ثقافة «الريع المضمون»، بحيث أصبحت الوظيفة الحكومية، حتى عندما تتحول إلى بطالة مقنعة، الملاذ الأكثر أماناً مقارنة بقطاع خاص غير محمي. وهذا السلوك يضعف روح المبادرة وريادة الأعمال ويعطل الطاقات الابتكارية. ويأتي ضعف القطاع الخاص نتيجة مباشرة للهيمنة الريعية، إذ تعاني الأسواق المحلية من غياب الحماية التنظيمية، ومنافسة السلع المستوردة من دول الجوار، والبيروقراطية الثقيلة، وغياب بيئة تشريعية حاضنة وقوانين تحمي المستثمر المحلي والناشئ. كما يقف نظام التعليم عاجزاً عن مواكبة التحولات التكنولوجية واقتصاد المعرفة، إذ يفرز سنوياً آلاف الخريجين المؤهلين للانخراط في بيروقراطية الدولة التقليدية أكثر من تأهيلهم لمتطلبات السوق الحديثة. ويتزامن ذلك مع نظام مصرفي متأخر يميل إلى القروض الاستهلاكية قصيرة الأجل بدلاً من تمويل المشاريع الإنتاجية والصناعية التي تخلق قيمة مضافة. إن الاستقلال الاستراتيجي في المشهد الدولي المعاصر لم يعد يُقاس بعدد الثكنات أو باستقلال القرار العسكري وحده، بل يتحدد أيضاً بمدى «المرونة الاقتصادية». فإذا اتسعت السيادة السياسية والعسكرية للدولة بينما ظل هيكلها الاقتصادي عاجزاً عن تأمين الغذاء والطاقة وفرص العمل المنتج، فإننا نكون أمام «سيادة شكلية» قابلة للانكشاف عند أول أزمة طاقة أو جفاف أو اضطراب إقليمي. وتفرض التحديات التي تواجه العراق، من التغير المناخي وشح المياه في دجلة والفرات إلى التذبذب المستمر في سوق النفط العالمي، إعادة تعريف الأولويات الوطنية خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. وينبغي ألا تبقى السيادة شعاراً سياسياً مجرداً، بل قيمة محسوسة يلمسها المواطن في حياته اليومية. كما أن انتهاء الوجود العسكري المباشر لا يعني غياب التأثير الاقتصادي الخارجي، فالعراق سيظل بحاجة إلى الاندماج في شبكات التجارة والتمويل والتكنولوجيا العالمية. وهنا يبرز خطر يتمثل في إساءة فهم «الاستقلال» عبر استبدال ارتهان أحادي بواشنطن بارتهان متعدد أو مجزأ لقوى إقليمية ودولية أخرى، مثل الصين وإيران وتركيا ودول الخليج. وللانتقال من مفهوم الاعتمادية إلى مفهوم الترابط المتبادل المتوازن، ينبغي على الدولة العراقية إخضاع اتفاقياتها الاستثمارية وشراكاتها الخارجية لثلاثة معايير وطنية أساسية.أولاً، شرط المحتوى المحلي الصارم، من خلال إلزام المستثمرين والشركات الأجنبية العاملة في المشاريع الكبرى بألا تقل نسبة الكوادر والمهندسين والعمالة المحلية والمقاولين الثانويين العراقيين عن ٦٠٪ إلى ٧٠٪، مع فرض برامج إلزامية للتأهيل والتدريب المستمر. ثانياً، التوطين الحقيقي ونقل المعرفة، عبر رفض الصيغ الاستهلاكية للشراكات التي تجعل الطرف الخارجي محتكراً للتشغيل والصيانة، وإلزام الشركاء الدوليين بإنشاء مراكز بحوث وتطوير مشتركة داخل الجامعات والمؤسسات العراقية، ونقل الخبرات التقنية والإدارية إلى الكوادر الوطنية لضمان الاستمرارية الذاتية. ثالثاً، تكامل سلاسل القيمة المضافة، من خلال توجيه الاستثمارات الخارجية نحو المشاريع التي تعتمد على تصنيع وتكرير المواد الخام المتوافرة محلياً، مثل الصناعات البتروكيماوية والفوسفات والكبريت، بدلاً من حصر العراق في دور المورد للمواد الخام أو المستهلك للصناعات التجميعية البسيطة. إن تفكيك معادلة السيادة والتنمية يضع النخب الأكاديمية والسياسية في العراق أمام مسؤولية صياغة سياسات عملية تنقل البلاد من مرحلة «رد الفعل» إلى مرحلة «الفعل الاستراتيجي». فالاستقلال الحقيقي يُبنى في قاعات التخطيط التنموي، والمؤسسات المصرفية المُصلحة، وحواضن الأعمال التي تدعم مهارات الجيل الجديد. إن تحرير الإرادة العراقية يبدأ من الداخل، عبر تفكيك القيود الهيكلية للاقتصاد الريعي، وبناء نموذج تنموي يتمحور حول الإنسان والإنتاج والاستدامة. وعندها فقط يمكن الانتقال من سيادة إجرائية تكتفي بتغيير شكل الوجود الخارجي، إلى سيادة هيكلية تمنح الدولة القدرة الحقيقية على اتخاذ قرارها، وتمويل تنميتها، وحماية أجيالها المقبلة من تقلبات الخارج وضغوطه.

إعادة هندسة الأمن العراقي

في بيئة الصراع الأمريكي - الإيراني

من الاستجابة للضغوط إلى بناء القرار الأمني الوطني



د. محمد كريم الدفاعي



1 ما بعد 30 أيلول 2026
محطة مهمة وليست نهاية التحديات



- انتهاء الوجود العسكري الأمريكى وقوات التحالف في العراق رسميا
- بداية مرحلة جديدة من العلاقات الأمنية والسياسية
- الانسحاب شرط مهم لكنه لا يعني اكتمال السيادة

2 مفهوم السيادة العراقية
بين السيادة القانونية والسيادة الفعلية

السيادة الفعلية

- فرض القانون على كل الأراضي
- احتكار استخدام القوة
- حماية المجال الجوي
- ضبط الحدود
- منع العمليات خارج القرار الوطني
- اتخاذ القرار دون إكراه خارجي
- تطبيق القانون على الجميع

السيادة القانونية

- دولة مستقله
- حكومة ومؤسسات دستورية
- صاحبة القرار السياسي

3 بيئة العراق الإقليمية المعقدة



4 تهديدات جديدة متعددة الأبعاد
تتطلب منظومة أمنية متكاملة

- الأمن السيبراني والحرب المعلوماتية
- الطائرات المسيرة والحرب غير التقليدية
- الإرهاب والمجموعات المسلحة
- الأمن الاقتصادي والأزمات الإقليمية
- التهديدات العابرة للحدواد
- أمن الطاقة والبنية التحتية

5 الفراغ الأمني: سيناريوهان محتملان

سيناريو الفوضى
تعدد مراكز النفوذ

- انسحاب القوات الأجنبية
- بقاء السلاح خارج الدولة
- ضعف الدفاع الجوي
- تعدد مراكز القرار
- فرأغاتٌ أمنية

انتقال من نفوذ أجنبي إلى نفوذ متعدد

سيناريو الاستقرار
سيادة قابلة للحياة

- انسحاب القوات الأجنبيه
- احتكار الدولة للسلاح
- جيش قوي
- دفاع جوي فعال
- استخبارات مهنية
- حدود مضبوطة

عراق أكثر الستقراراً وسيادة فعلية

6 كردستان واختبار الدفاع الجوي



- انسحاب منظومات الدفاع الجوي الأمريكية من أربيل
- مخاوف من الصواريخ والطائرات المسيرة
- احتمال عودة نشاط داعش
- الحل: بناء منظومه دفاع جوي وطنية
- تعزيز التنسيق الأمني بين بغداد وأربيل وانهاء الفحوات

7 السلاح واختبار السيادة الداخلية



- انحصرت لبقاء السلاح خارج الدوله
- جميع القوي تحت قيادة وطنيه واحدة
- قرار استخدام القوة بيد الدوله فقط
- تسريع دمج الأسلحة ضمن المؤسسات الرسمية

8 العراق بين الضغوط والفرص

الفرص

- بناء قوة وطنية مستقله
- تنويع الشراكات الدوليه
- تحويل الموقع الجغرافي إلى مصدر قوة
- تعزيز دور العراق الإقليمي

الضغوط

- الصراع الأمريكي - الإيراني
- تدخلات إقليمية
- تأثيرات علي القرار الأمني
- استخدام الأراضي العراقيه في صراعات الآخرين

9 الخلاصة: أمن وطني بقرار عراقي



- تشكيل الأمن ضرورة عراقية
- التأثر بالبيئة الدولية لا يعني الارتهان لها
- بناء قدرات وطنية مستقلة
- التعاون الدولي ضمن المصلحة العراقية
- منع الآخرين من إنتاج أمنهم داخلا

الرسالة الرئيسية

كلما امتلك العراق قدرة وطنية أكبر على إنتاج أمنه، تراجعت قدرة الآخرين على إنتاج أمنهم داخله، وهنا تتحقق السيادة الحقيقية.

إعادة هندسة الأمن العراقي في بيئة الصراع الأمريكي-الإيراني: من الاستجابة للضغوط إلى بناء القرار الأمني الوطني

د. محمد كريم الدفاعي

تطرح التحولات الأمنية المتسارعة في العراق سؤالًا يتجاوز إعادة تنظيم المؤسسات العسكرية والأمنية إلى جوهر مفهوم الأمن الوطني وطبيعة الدولة نفسها. فالعراق بحاجة فعلية إلى تطوير بنيته الأمنية بما يتناسب مع طبيعة التهديدات الجديدة، لكنه لا يتحرك في بيئة محايدة؛ إذ يتقاطع أمنه مع مصالح الولايات المتحدة وإيران وتركيا ودول الخليج، ومع حسابات قوى دولية ترى في موقعه الجغرافي والسياسي أهمية استراتيجية كبيرة.ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية: هل تنطلق إعادة تشكيل البنية الأمنية العراقية من احتياجات وطنية تفرضها التحولات الداخلية وطبيعة التهديدات الحديثة، أم أنها تتأثر بالصراع الأمريكي-الإيراني والتنافس الأوسع على العراق؟ في الواقع، يصعب الفصل بصورة كاملة بين العاملين. فالحاجة إلى إصلاح المنظومة الأمنية عراقية في جوهرها، لكنها تتحرك داخل بيئة إقليمية ودولية تفرض ضغوطًا وحسابات لا يمكن تجاهلها. ولذلك فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل في بناء مؤسسات أمنية أقوى فحسب، بل في ضمان أن يكون اتجاه هذه القوة وتحديد وظائفها نابعين من تعريف عراقي للمصلحة الوطنية.

تغير مفهوم التهديد

لم يعد التهديد الذي يواجه العراق مقتصرًا على الإرهاب أو الحرب العسكرية التقليدية. فقد أصبحت البيئة الأمنية أكثر تركيبًا، وتشمل الطائرات المسيّرة، والهجمات السيبرانية، والحرب المعلوماتية، والتهديدات العابرة للحدود، وأمن الطاقة والمياه، وحماية المنشآت الحيوية، فضلًا عن تأثير الأزمات الإقليمية في الداخل العراقي. وهذا التحول يفرض إعادة تعريف مفهوم الأمن نفسه. فالمؤسسات التي صُممت أساسًا للتعامل مع تهديد عسكري تقليدي أو تنظيم إرهابي قد لا تكون، وحدها، كافية لمواجهة بيئة تختلط فيها الأدوات العسكرية بالاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية. ومن هنا تصبح إعادة تشكيل البنية الأمنية ضرورة وطنية موضوعية، لا مجرد استجابة لضغط خارجي.

من إدارة الأزمات إلى استباقها

يحتاج العراق إلى منظومة أمن قومي قادرة على الانتقال من رد الفعل إلى الاستشراف، ومن التعامل المنفصل مع كل تهديد إلى بناء صورة استراتيجية متكاملة. وهذا يتطلب ربط المعلومات الاستخبارية بصناعة القرار السياسي، وتطوير التنسيق بين المؤسسات العسكرية والأمنية، والاستثمار في التكنولوجيا والأمن السيبراني والإنذار المبكر، وتعزيز أمن الحدود والمجال الجوي والبنية التحتية الحيوية.كما يحتاج إلى مؤسسة أو منظومة قادرة على إعداد السيناريوهات قبل وقوع الأزمات، لا الاكتفاء بتشكيل خلايا لإدارتها بعد حدوثها.فالأمن الوطني الحديث لا يقوم فقط على عدد القوات والأسلحة، بل على القدرة على معرفة التهديد مبكرًا، وفهم طبيعته، وتحديد الجهة المسؤولة عن التعامل معه، ومنع تحوله إلى أزمة واسعة.

البيئة الأمريكية-الإيرانية

مع ذلك، لا يمكن مناقشة الأمن العراقي بمعزل عن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران.فالعراق يحتفظ بعلاقات أمنية وسياسية واقتصادية مع واشنطن، وفي الوقت نفسه تربطه بإيران حدود طويلة وعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة. كما أن جماعات عراقية مسلحة ترتبط بدرجات متفاوتة بعلاقات مع طهران، وهو ما يجعل التنافس بين الطرفين حاضرًا في البيئة العراقية.وقد أصبح هذا التحدي أكثر وضوحًا بعد اكتمال الانسحاب العسكري الأمريكي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، في وقت ما تزال فيه مسألة وضع السلاح تحت القيادة المركزية للدولة موضع نقاش، بينما أعلنت واشنطن استمرار بعض أوجه التدريب والدعم الاستخباري. لكن التأثر بالبيئة الخارجية لا يعني بالضرورة الخضوع لها. فجميع الدول تتأثر بمحيطها، والفرق الحقيقي يكمن في قدرة الدولة على تحويل الضغوط الخارجية إلى معطيات تدخل في حساباتها، بدل السماح لها بأن تصبح عوامل مقررة لقراراتها.

الشراكات الخارجية ليست بديلًا عن القدرة الوطنية

يحتاج العراق إلى التعاون الدولي في التدريب والتسليح والاستخبارات والتكنولوجيا والأمن السيبراني والدفاع الجوي. لكن هذا التعاون ينبغي أن يكون جزءًا من استراتيجية عراقية، لا بديلًا عنها.فالسؤال الصحيح ليس: مع أي دولة يتعاون العراق؟بل: ما الذي يحتاج إليه الأمن العراقي، ومن يستطيع توفيره، وبأي شروط، وهل يؤدي هذا التعاون إلى زيادة القدرة الوطنية أم إلى إنتاج اعتماد طويل الأمد على الطرف الخارجي؟ كلما ازدادت القدرات العراقية الذاتية، أصبحت بغداد أكثر قدرة على التعامل مع واشنطن وطهران وأنقرة ودول الخليج وغيرها من موقع الشراكة، لا من موقع الضرورة.أما إذا ظلت وظائف أساسية في الأمن الوطني مرتبطة دائمًا بدعم خارجي، فإن استقلال القرار سيبقى محدودًا مهما كانت الصياغات القانونية والسياسية.

مرجعية القرار الأمني

إعادة تشكيل الأمن لا تتعلق فقط بتغيير الهياكل وتوزيع الاختصاصات. المسألة الأعمق هي تحديد من يملك القرار. فوجود مؤسسات عديدة ليس مشكلة في ذاته؛ معظم الدول الحديثة تمتلك جيوشًا وشرطة وأجهزة استخبارات وقوات متخصصة. لكن الشرط الأساسي أن تتحرك جميع هذه المؤسسات ضمن تعريف واحد للتهديد وسلسلة قانونية واضحة للقيادة.وتصبح المشكلة عندما توجد مراكز قوة تستطيع اتخاذ قرارات أمنية أو عسكرية خارج الإطار المركزي للدولة. ولهذا فإن إصلاح البنية الأمنية يرتبط مباشرة بحصر قرار استخدام القوة والحرب والسلم بالمؤسسات الدستورية، مع معالجة أوضاع مختلف التشكيلات المسلحة ضمن القانون. وما زال هذا الملف من التحديات الفعلية في مرحلة ما بعد الانسحاب.

الأمن الوطني أوسع من الأمن العسكري

يحتاج العراق كذلك إلى الانتقال من مفهوم ضيق للأمن يركز على الجيش والشرطة إلى مفهوم للأمن الاستراتيجي يقوم على ثلاثة مستويات مترابطة. الأول هو حماية الدولة ومؤسساتها وحدودها وأجوائها. والثاني حماية المجتمع ومصالحه الحيوية، بما يشمل الطاقة والمياه والاقتصاد والبنية التحتية والفضاء الرقمي. أما الثالث فهو حماية القرار الوطني من التحول إلى مساحة للتجاذب الخارجي.فالدولة قد تمتلك قوات كبيرة، لكنها لا تحقق أمنًا استراتيجيًا كاملًا إذا كانت قراراتها الأساسية شديدة التأثر بإرادات خارجية أو إذا كانت بنيتها الاقتصادية والتكنولوجية عرضة للضغط.

الصراع الخارجي بوصفه اختبارًا للمؤسسات

يمكن النظر إلى التنافس الأمريكي-الإيراني باعتباره اختبارًا يكشف نقاط القوة والضعف في الدولة العراقية أكثر من كونه السبب الوحيد وراء إعادة تشكيل الأمن. فكلما كانت المؤسسات أكثر تماسكًا، والقيادة أوضح، والقرار الأمني أكثر مركزية، تقل قدرة الأطراف الخارجية على نقل تنافسها إلى الداخل العراقي. أما عندما تكون المؤسسات ضعيفة أو متداخلة الاختصاصات أو متعددة المرجعيات، فإن كل قوة خارجية تجد مساحة أوسع لممارسة التأثير.وقد أظهرت مرحلة الانسحاب الأمريكي أيضًا استمرار المخاوف من استغلال تنظيم داعش لأي فجوات أمنية، وهو ما يجعل بناء القدرة العراقية والتنسيق بين المؤسسات الاتحادية وإقليم كردستان أكثر أهمية في المرحلة المقبلة.

الخلاصة

إن إعادة تشكيل البنية الأمنية العراقية لا ينبغي أن تكون مشروعًا أمريكيًا أو إيرانيًا أو استجابة لصراع القوى على العراق، وإنما استجابة للتحولات التي يواجهها العراق نفسه.لكن الواقعية تفرض الاعتراف بأن هذه العملية ستجري داخل بيئة دولية وإقليمية مؤثرة، وأن المطلوب ليس إلغاء هذا التأثير، وهو أمر غير ممكن، بل منع تحوله إلى قرار. فالعراق لا يحتاج إلى منظومة أمنية تعزل نفسها عن العالم، كما لا يحتاج إلى منظومة تحدد القوى الخارجية أولوياتها. إنه يحتاج إلى بنية وطنية تستفيد من الشراكات الدولية دون الارتهان لها، وتتعاون مع أطراف متعددة دون الانخراط في صراعاتها، وتبني من القدرات الذاتية ما يجعل التعاون الخارجي خيارًا لا ضرورة مفروضة.ومن هنا يمكن اختصار معادلة الأمن العراقي في قاعدة واحدة: كلما ازدادت قدرة العراق على إنتاج أمنه بوسائله ومؤسساته وقراره الوطني، تراجعت قدرة الآخرين على إنتاج أمنهم ومصالحهم داخل العراق. وهذه هي النقلة التي يمكن أن تجعل إعادة تشكيل البنية الأمنية مشروعًا لإعادة بناء الدولة وتعزيز القرار السيادي، لا مجرد إعادة توزيع للصلاحيات أو استجابة جديدة لتوازنات الخارج.

يوم السيادة
عندما ترحل القوات الأجنبية
وتبقى معركة القرار بين السلاح والولاء المنفلت



ضرغام زهير الخفاجي



السيادة الفعلية	السيادة الشكلية
علاقات متوازنة	خروج القوات الأجنبية
ولاء وطني	إنهاء الوجود العسكري المباشر
مؤسسات قوية	
حصر السلاح بيد الدولة	
قرار عراقي مستقل	

VS

ركائز بناء السيادة والاستقلال الاستراتيجي

1	2	3	4	5	6	7	8
استقلال القرار: قرار وطني نابع من مؤسسات الدولة	حصر السلاح: احتكار الدولة لأستخدام القوة وفق الدستور والقانون	إنهاء الولاءات الخارجية: منع الارتهان للمحاور والقوى الإقليمية والدولية	إعلام وطني مسؤول: خطاب وطني يعزز السيادة والوحدة	مؤسسات قوية: أمنية وسياسية واقتصادية وقضائية فعالة	وعي وطني مستقل: مجتمع داعم للدولة والقانون والقرار الوطني		علاقات متوازنة: تعاون دولي وفق المصالح العراقية وليس التبعية / المعادلة النهائية: لا سيادة مع سلاح خارج سلطة الدولة ولا استقلال مع قرار مرتهن للخارج

تبعية القرار للمصالح الخارجية
- ضغوط سياسية واقتصادية
- تقييد حرية القرار الوطني
- استخدام الأراضي العراقية لأجندات خارجية
- إضعاف مؤسسات الدولة

تعاون دولي وفق المصلحة العراقية
- شراكات متوازنة
- احترام السيادة
- منافع اقتصادية وأمنية
- عدم الارتهان لأي طرف

من الانسحاب إلى السيادة.. مسار مطلوب

1. جلاء القوات الأجنبية
2. مسؤولية وطنية أكبر
3. بناء مؤسسات مهنية
4. حصر القوة بيد الدولة
5. قرار سياسي مستقل
6. سيادة وطنية مستدامة

الرسالة الاساسية :

جلاء القوات الأجنبية خطوة في طريق السيادة؛
أما اكتمالـها فيبدأ عندما يصبح القرار عراقيا، والسلاح للدولة، والولاء للوطن.



يوم السيادة - عندما ترحل القوات الأجنبية وتبقى معركة القرار بين السلاح والولاء المنفلت

ضرغام زهير الخفاجي

في يوم السيادة، يقف العراق أمام محطة وطنية تستحق التوقف والتأمل. فجلاء القوات الأجنبية عن القواعد العسكرية العراقية، وانتقال مسؤولية حماية البلاد إلى القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية، يمثلان محطة مهمة في مسار استعادة الدولة لدورها الطبيعي في حماية أرضها وشعبها وصون قرارها الوطني. وهو يوم يحق لكل عراقي أن يعتز به ويفتخر، بعد سنوات طويلة من الحروب والأزمات والتدخلات الخارجية التي جعلت العراق ساحة لتقاطعات إقليمية ودولية، وتركت آثاراً عميقة في الإنسان والدولة ومؤسساتها.لكن، وسط مشاعر الاعتزاز بهذه المناسبة، يبرز سؤال أكثر عمقاً: هل يعني خروج القوات الأجنبية أن السيادة العراقية قد اكتملت؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب النظر إلى السيادة باعتبارها مفهوماً متكاملاً لا يختزل بمجرد وجود قوات أجنبية على الأرض أو انسحابها منها، رغم أن وجودها ورحيلها كانا بطلب رسمي عراقي.

السيادة ليست خروج الجندي الأجنبي فقط

السيادة الحقيقية تعني أن تكون الدولة صاحبة القرار النهائي على أراضيها، وأن تكون مؤسساتها الدستورية المرجعية العليا في إدارة الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، وفي اتخاذ القرارات التي تمس حاضر العراق ومستقبله، ومنع قادة الأحزاب والميليشيات من التأثير في قرارات الدولة خارج الأطر الدستورية. ولهذا فإن خروج القوات الأجنبية، مهما بلغت أهميته، لا يمثل سوى جانب واحد من جوانب السيادة. أما الاختبار الحقيقي، فيكمن في قدرة الدولة العراقية على اتخاذ القرارات وتنفيذها، وحماية حدودها، وفرض القانون، وامتلاك القرار الأمني والعسكري، ومنع تعدد مراكز القوة والقرار، بحيث لا توجد جهة مسلحة تستطيع منافسة مؤسسات الدولة أو التأثير بصورة مستقلة في قرار الحرب والسلم.

السلاح والولاء... معادلة السيادة

يمثل السلاح خارج إطار الدولة أحد أبرز التحديات أمام اكتمال السيادة، لكن التحدي لا يتوقف عند السلاح المادي وحده، فهناك أيضاً ولاء سياسي وفكري قد يتجاوز حدود الدولة الوطنية عندما تصبح مصالح الخارج مقدمة على المصلحة العراقية. فالدولة لا تحتاج فقط إلى حصر السلاح بيد مؤسساتها، وإنما تحتاج أيضاً إلى أن يكون الولاء الوطني هو المرجعية الأولى لكل من يتصدى للعمل السياسي أو الأمني أو العسكري أو الإعلامي. وهنا تكمن المعركة الأعمق: أن تتحول السيادة من شعار يُرفع في المناسبات الوطنية إلى ممارسة يومية تُترجم في القرار السياسي، واحتكار الدولة للقوة، واستقلال مؤسساتها، واحترام دستورها وقوانينها.

السلاح خارج إطار الدولة... الاختبار الأصعب

لا يمكن بناء دولة قوية مع تعدد مراكز القرار العسكري والأمني. فالسلاح في الدولة الحديثة ليس مجرد وسيلة قتالية، وإنما هو أحد أهم مظاهر السيادة. فلا سيادة من دون جيش قوي وأجهزة أمنية قوية ومستقلة. ولذلك فإن حصر السلاح بيد الدولة لا ينبغي أن يكون شعاراً سياسياً عابراً، بل مشروعاً وطنياً ودستورياً طويل الأمد. ويحتاج هذا المشروع إلى مؤسسات عسكرية وأمنية مهنية، قادرة على حماية العراق، ومدربة وفق أحدث المناهج العسكرية، ومجهزة بما يتناسب مع طبيعة التهديدات الحديثة. كما يحتاج إلى إعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، بحيث يشعر العراقي بأن أمنه وحقوقه وحمايته مسؤولية الدولة، لا مسؤولية أي جهة أخرى. فالجيش العراقي القوي والمهني ليس مجرد مؤسسة عسكرية، بل هو أحد أعمدة السيادة الوطنية، ومن أهم عناصر تعزيز هيبة الدولة أمام العالم ودول الجوار.

تبعية السلاح وتبعية الولاء والقرار

هناك نوع آخر من التحديات لا يظهر في ساحات العمليات ولا يمكن قياسه بعدد البنادق والصواريخ؛ إنه التبعية في الولاء والقرار والخطاب السياسي والفكري والإعلامي، ولا سيما ما يظهر أحياناً على شاشات الفضائيات من ممثلي الأحزاب والتيارات والميليشيات وبعض أصحاب الأقلام. فقد تنسحب القوات الأجنبية من أرض العراق، بينما تبقى بعض التأثيرات الخارجية حاضرة في السياسة والإعلام ومراكز القرار. وهنا ينبغي التفريق بوضوح بين العلاقات الدولية الطبيعية وبين التبعية. فالعراق دولة ذات مصالح، ومن الطبيعي أن تربطه علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع دول الجوار والعالم. كما أن الاستفادة من الخبرات الدولية في التدريب والتسليح والتعليم وتطوير المؤسسات لا تتعارض مع السيادة، ما دامت تتم وفق مصلحة العراق وقرار مؤسسات الدولة. أما المشكلة فتبدأ عندما يصبح القرار العراقي مرتبطاً بمصالح خارجية على حساب المصلحة الوطنية.

حرية الرأي بين المسؤولية الوطنية والتبعية

من المهم التأكيد على الفرق بين حرية الرأي ونقد سياسات الدولة، وبين الآراء التي تقدم الولاء لغير العراق أو ترجح مصالح دول أخرى على مصالحه. فمواجهة التبعية الفكرية لا تعني إسكات المعارضين، أو منع النقد، أو مصادرة الرأي الآخر. والديمقراطية الحقيقية تحتاج إلى تعدد الآراء، والصحافة الحرة، والنقد السياسي، والمعارضة. لكنها تحتاج، في الوقت ذاته، إلى خطاب مسؤول يحترم سيادة العراق ووحدة المجتمع، ويرفض التحريض الطائفي والقومي، ولا يحول المنابر الإعلامية إلى ساحات لتكريس الانقسام أو تبرير العنف أو تقديم المصالح الخارجية باعتبارها بديلاً عن المصلحة العراقية. والمطلوب ليس حصر العقول، وإنما بناء وعي وطني يجعل العقل العراقي مستقلاً في قراره، وقادراً على التعامل مع العالم من دون أن يفقد بوصلته الوطنية.

العراق لا يحتاج إلى عزلة بل إلى استقلال القرار

السيادة لا تعني أن يغلق العراق أبوابه أمام العالم. فالعراق يحتاج إلى علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية وتركيا وإيران ودول آسيا وجميع دول العالم، ولكن وفق قاعدة واضحة: العراق أولاً. فالانفتاح لا يتعارض مع السيادة، والعلاقات الدولية لا تتعارض مع استقلال القرار ما دامت المصلحة العراقية هي الأساس الذي تُبنى عليه تلك العلاقات.

من جلاء القوات إلى جلاء التبعية

إن مخرجات السيادة العراقية تتمثل في استقلال القرار بحيث يصدر القرار العراقي من مؤسسات الدولة بعيداً عن الإملاءات الخارجية، وحصر السلاح بيد الدولة وفرض القانون على الجميع من دون استثناء، وإنهاء الولاءات الخارجية ليكون الولاء الأول والأخير للعراق والدستور والمؤسسات الوطنية. كما تتطلب السيادة إعلاماً وطنياً مسؤولاً يعزز المهنية ويرفض التحريض الطائفي وخطابات الكراهية والترويج للولاءات الخارجية، مع محاسبة المخالفين وفق القانون، فضلاً عن بناء مؤسسات عسكرية وأمنية وسياسية مستقلة ووطنية ومهنية قادرة على اتخاذ القرار وحمايته وتنفيذه. وتحتاج كذلك إلى وعي وطني مستقل يرسخ ثقافة حب الوطن والمواطنة ووحدة العراق فوق الانتماءات والارتباطات الخارجية، وإلى علاقات متوازنة مع جميع الدول، تقوم على المصالح العراقية والاحترام المتبادل بعيداً عن التبعية. وهنا تتضح المعادلة النهائية: لا سيادة مع سلاح خارج سلطة الدولة، ولا استقلال مع قرار مرتهن للخارج. فجلاء القوات الأجنبية خطوة مهمة في طريق السيادة، أما اكتمالها فيبدأ عندما يصبح القرار عراقياً، والسلاح للدولة، والولاء للوطن. ويبقى السؤال الجوهري: هل يدرك قادة الفصائل المسلحة خطورة المرحلة المقبلة، في ظل استمرار تحدي قرارات الدولة، ورفض حصر السلاح بيد مؤسساتها، وربط القرار العراقي بحسابات وولاءات خارجية؟

ما بعد 30 أيلول

هل انتهى النفوذ الأمريكي في العراق بانتهاء الوجود العسكري؟



رياض جبار العيداني



المعادلة الأساسية

السيادة الحقيقية تقاس بالاستقلال الاقتصادي والمالي وليس بعدد الجنود

≠

انتهاء الوجود العسكري لا يعني نهاية النفوذ الأمريكي

حقيقة الأموال العراقية في الخارج



- عائدات النفط مودعة في حساب تابع للبنك المركزي العراقي لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك
- **النفط يوفر نحو 90% من** إيرادات موازنة الدولة
- هذا الترتيب يوفر حماية قانونية واستقراراً وثقة وإمكانية الوصول إلى الدولار
- امتلاك الأصل لا يعني بالضرورة امتلاك كامل أدوات التحكم في مسارة الدولي

أين يكمن النفوذ الأمريكي بعد الانسحاب؟

القرار الاقتصادي	العلاقات التجارية	عائدات النفط	النظام المالي والمصرفي
قدرة واشنطن على الضغط عبر القطاع المالي	تأثير العقوبات وقنوات التسوية الدولية	إيداع الإيرادات في الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك	ارتباط بالدولار والمؤسسات المالية الأمريكية

ماذا يقول الواقع عن النظام المصرفي؟

منذ بداية عام **2025** انتقل العراق بالكامل تقريباً من آلية المنصة الإلكترونية إلى التحويلات عبر المصارف العراقية وبنوكها المراسلة الدولية

العملات المستخدمة في التحويلات الخارجية

الروبية الهندية · اليوان · اليورو · الدولار · الدينار الأردني · الريال السعودي · الدرهم الإماراتي



- اجتماعات دورية بين البنك المركزي العراقي ووزارة الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي لمناقشة إصلاح القطاع المصرفي ونظام توزيع الدولار والتحويلات الخارجية

هذا لا يعني أن القرار النقدي العراقي أمريكي لكنه يؤكد أن الاقتصاد العراقي يعمل داخل شبكة مالية دولية للدولار فيها وزن كبير

نفط البصرة .. الثروة عراقية لكن هل كل سلسلة قيمتها عراقية؟

الإنتاج ← التصدير ← التسوية المالية ← الإيراد ← الموازنة ← الاستثمار



- العراق ينتج و يصدر معظم نفطه من الموانئ الجنوبية لكن تحويل البرميل إلى إيراد سيادي يمر بسلسلة معقدة
- القيد الأشد على الاستقلال هو **شدة الاعتماد على النفط** والدولار والقنوات المالية الخارجية
- بيع النفط الخام يمنح إيراداً فقط، بينما الصناعات **التحويلية** تمنح قيمة مضافة وفرص عمل وإيرادات مستدامة

ما الذي ينبغي يفعله العراق خلال 5 - 10 سنوات؟

1	2	3	4	5
تعميق السوق المالية بالدينار	**رفع الإيرادات غير النفطية**	**توسيع التسويات بالعملات المختلفة**	**توسيع شبكة البنوك المراسلة**	**بناء سلاسل قيمة داخلية للنفط**
تطوير سوق السندات ورأس المال وتشجيع الادخار والاستثمار	إصلاح الضرائب والجمارك وتنشيط الزراعة والصناعة والنقل والسياحة	(اليورو، اليوان، الروبية، الدرهم، الريال...)	عدم الاعتماد على قنوات محدودة مع الالتزام بالمعايير الدولية	البتروكيماويات والتكرير وصناعة الأسمدة والغاز والخدمات النفطية

النتيجة والرسالة الرئيسية

- انتهاء الوجود العسكري لا يعني نهاية النفوذ الأمريكي
- التحدي الحقيقي هو بناء استقلال اقتصادي ومالي تدريجي
- العراق قادر على تقليل تعرضه للضغط الخارجي مع البقاء جزءاً من الاقتصاد العالمي
- المعركة الأعمق للسيادة العراقية هي معركة الأقتصاد وليس فقط الأمن

بل المطلوب

- ✓ توازن المصالح وتعدد الشركاء
- ✓ تقليل نقاط الاختناق المالية
- ✓ البقاء منفتحاً على الاقتصاد العالمي

ليس المطلوب

- ✗ مواجهة النظام المالي العالمي
- ✗ القطيعة مع الولايات المتحدة
- ✗ خلق عزلة مالية وتجارية

ما بعد ٣٠ أيلول - هل انتهى النفوذ الأمريكي في العراق بانتهاء الوجود العسكري؟

رياض جبار العيداني

يمثل الثلاثون من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ محطة مفصلية في تاريخ العراق الحديث، مع اكتمال انسحاب القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي من الأراضي العراقية بعد أكثر من عقدين على الوجود العسكري الذي بدأ عام ٢٠٠٣. غير أن انتهاء الوجود العسكري لا يعني بالضرورة انتهاء النفوذ الاستراتيجي؛ فسيادة الدول لا تُقاس بعدد الجنود الأجانب الموجودين على أراضيها فقط، وإنما أيضاً بمدى قدرتها على التحكم في مواردها المالية، ونظامها المصرفي، وعلاقاتها التجارية، وقرارها الاقتصادي. وهنا تبرز المفارقة العراقية بوضوح: قد يتحقق الاستقلال العسكري، بينما يبقى جزء مهم من الاستقلال الاقتصادي مرتبطاً بالبنية المالية الدولية. فبحسب تقرير حديث لرويترز، ما تزال عائدات النفط العراقية مودعة في حساب تابع للبنك المركزي العراقي لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، في الوقت الذي يوفر فيه النفط نحو ٩٠٪ من إيرادات موازنة الدولة. وتلفت رويترز إلى أن هذا الترتيب يعود إلى منظومة أنشئت بعد عام ٢٠٠٣، وأن واشنطن هددت في عام ٢٠٢٠، أثناء مطالبة بغداد بخروج القوات الأمريكية، بتقييد الوصول إلى الأموال العراقية، وهو ما يكشف أن السيطرة على قنوات المال يمكن أن تتحول إلى أداة نفوذ سياسي حتى في غياب القوة العسكرية المباشرة. لكن من الضروري هنا التفريق بين إيداع الأموال العراقية لدى الاحتياطي الفيدرالي وبين القول إن الولايات المتحدة تمتلك تلك الأموال. فهي أموال عراقية، والحساب تابع للبنك المركزي العراقي. كما أن هذا الترتيب يوفر، وفق ما نقلته رويترز عن مسؤولين عراقيين، حماية قانونية ودرجة من الاستقرار والثقة وإمكانية الوصول إلى الدولار. غير أن المشكلة تكمن في أن امتلاك الأصل لا يعني بالضرورة امتلاك كامل أدوات التحكم في مساره الدولي، ولا سيما عندما يكون الاقتصاد شديد الارتباط بالدولار والنظام المالي العالمي.

النفوذ المالي بعد انتهاء الوجود العسكري

تزداد المسألة تعقيداً عند النظر إلى النظام المصرفي العراقي. فمنذ بداية عام ٢٠٢٥ انتقل العراق بصورة شبه كاملة من آلية المنصة الإلكترونية إلى تنفيذ التحويلات الخارجية عبر المصارف العراقية وبنوكها المراسلة الدولية.وأكد البنك المركزي العراقي أن هذه المنظومة تشمل الدولار، إلى جانب اليورو واليوان والروبية الهندية والدرهم الإماراتي والريال السعودي والدينار الأردني، بهدف توسيع العلاقات المالية الدولية وتنويع قنوات التسوية. كما عقد البنك المركزي اجتماعات دورية مع وزارة الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي، وناقش معها إصلاح القطاع المصرفي ونظام توزيع الدولار والتحويلات الخارجية. وهذا لا يعني بالضرورة أن القرار النقدي العراقي أصبح قراراً أمريكياً، لكنه يؤكد أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعمل داخل شبكة مالية دولية يتمتع فيها الدولار والمؤسسات المالية الأمريكية بوزن استثنائي. ومن هنا، فإن انتهاء الوجود العسكري لا يلغي تلقائياً أدوات النفوذ الأخرى، بل قد ينقل مركز الثقل من الأداة العسكرية المباشرة إلى أدوات مالية ومصرفية وتجارية أكثر تعقيداً وأقل ظهوراً.

نفط البصرة: الثروة عراقية، لكن هل كل سلسلة قيمتها عراقية؟

من زاوية البصرة تبدو المفارقة أكثر وضوحاً. فالثروة النفطية تُنتج في العراق، ويخرج القسم الأكبر من صادرات النفط عبر الموانئ الجنوبية، غير أن تحول برميل النفط من مادة خام إلى إيراد سيادي قابل للإنفاق والاستثمار يمر بسلسلة طويلة تبدأ بالإنتاج والتصدير، ثم التسوية المالية، ثم تحويل الإيرادات إلى موارد تدخل الموازنة العامة. وبالتالي، فإن السيادة على النفط لا ينبغي أن تُقاس فقط بمن يملك الحقول أو يصدر البرميل، بل بمن يمتلك القدرة على إدارة السلسلة الكاملة: الإنتاج، ثم التصدير، ثم التسوية المالية، ثم الإيراد، ثم الموازنة، وأخيراً الاستثمار.وهنا يمكن تحديد القيد الأشد على استقلال العراق الاقتصادي. فالمشكلة لا تكمن في إنتاج النفط بحد ذاته، وإنما في شدة الاعتماد على النفط والدولار والقنوات المالية الخارجية لتحويل هذه الثروة إلى قدرة مالية فعلية للدولة. وكلما بقيت الموازنة العراقية شديدة الارتباط بالريع النفطي، بقيت السياسة الاقتصادية معرضة للصدمات النفطية والمالية والجيوسياسية، وبقي جزء من القرار الاقتصادي حساساً لأي تغير في البيئة الدولية المحيطة بالعراق.

ماذا ينبغي أن يفعل العراق خلال خمس إلى عشر سنوات؟

المطلوب ليس الدخول في مواجهة مع النظام المالي العالمي، لأن ذلك قد يؤدي إلى عزلة مالية وتكاليف أعلى على التجارة والاستثمار. والبديل الأكثر واقعية يتمثل في تنويع الاعتماد بدلاً من قطع العلاقات، وتقليل نقاط الاختناق التي تجعل الاقتصاد شديد الحساسية لأي طرف أو قناة واحدة. أولاً، ينبغي تعميق السوق المالية بالدينار العراقي، من خلال تطوير سوق سندات حكومية أكثر كفاءة، وتعزيز سوق رأس المال، وتشجيع الادخار والاستثمار بالدينار، بما يساعد على توسيع دور العملة الوطنية داخل الاقتصاد. ثانياً، يجب توسيع شبكة البنوك المراسلة، بحيث لا يعتمد العراق على عدد محدود من القنوات والمؤسسات، مع الاستمرار في الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ثالثاً، ينبغي توسيع التسويات بالعملات المختلفة، وهو مسار بدأه البنك المركزي بالفعل عبر قنوات اليورو واليوان والروبية والدرهم وغيرها، بما يخلق قدراً أكبر من المرونة في العلاقات المالية والتجارية الخارجية. رابعاً، يجب رفع الإيرادات غير النفطية بصورة تدريجية من خلال إصلاح الضرائب والجمارك والرسوم المدروسة، وتنشيط قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والسياحة والخدمات، حتى لا تبقى الموازنة رهينة كاملة لتقلبات أسعار النفط وحركة الأسواق العالمية. خامساً، والأهم، بناء سلاسل قيمة داخلية للنفط، تشمل البتروكيمياويات وتكرير النفط وصناعة الأسمدة والصناعات المرتبطة بالغاز والخدمات النفطية. فبيع النفط الخام يمنح العراق إيراداً مالياً، أما تحويل جزء أكبر منه إلى منتجات وصناعات فيمنحه قيمة مضافة وفرص عمل وإيرادات أكثر استدامة على المدى البعيد.

مرحلة جديدة من العلاقة مع الولايات المتحدة

إن انتهاء المهمة العسكرية الأمريكية في الثلاثين من أيلول لا ينبغي أن يكون نهاية العلاقة مع الولايات المتحدة، ولا بداية قطيعة مالية معها، بل بداية مرحلة مختلفة من العلاقة تقوم على توازن المصالح، وتعدد الشركاء، وتقليل نقاط الاختناق التي يمكن أن تتحول في ظروف معينة إلى أدوات ضغط. فالسيادة الاستراتيجية الحقيقية لا تعني أن يكون العراق خارج النظام المالي العالمي، وإنما أن يكون قادراً على الاستمرار في التجارة والاستثمار واتخاذ قراره الاقتصادي حتى عندما تتغير مواقف أي شريك دولي. كما أن تنويع العلاقات لا يعني استبدال اعتماد بآخر، بل بناء شبكة واسعة من الشراكات تمنح العراق هامشاً أكبر للحركة. فالدولة المستقلة ليست الدولة التي تقطع علاقاتها، وإنما الدولة التي تملك بدائل متعددة ولا تصبح رهينة لمسار واحد.

الخلاصة

وعليه، فإن السؤال الحقيقي بعد الثلاثين من أيلول ليس فقط: هل خرجت القوات الأمريكية؟ بل هل يستطيع العراق خلال العقد المقبل أن يجعل قراره الاقتصادي والمالي أقل تعرضاً للضغط الخارجي، مع بقائه منفتحاً على الاقتصاد العالمي؟ فهذه هي المعركة الأعمق للسيادة العراقية بعد الانسحاب العسكري.إن خروج الجندي الأجنبي يمثل خطوة مهمة، لكنه لا يكمل مشروع الاستقلال ما لم يترافق مع بناء استقلال مالي واقتصادي ومصرفي تدريجي. والعراق الذي يريد سيادة مكتملة يحتاج إلى أن يمتلك قراراً أمنياً مستقلاً، واقتصاداً أكثر تنوعاً، ونظاماً مالياً أكثر مرونة، وشبكة علاقات خارجية تقوم على تعدد الخيارات لا على الارتهان لطرف واحد. فالسيادة لا تكتمل بخروج القوات وحدها، وإنما تكتمل عندما تصبح الدولة قادرة على حماية قرارها العسكري والاقتصادي معاً، وتحويل ثروتها إلى قوة داخلية حقيقية، وبناء اقتصاد قادر على الصمود حتى عندما تتغير موازين القوى ومصالح الشركاء في الخارج.

ما بعد الانسحاب: تحدي العراق القادم في بناء السيادة الاقتصادية والرقمية



م. مصطفى كامل الشريف



السيادة الحديثة .. منظومة مترابطة

- **السيادة الرقمية** — التحكم بالبيانات والبنى التحتية الرقمية وحمايتها
- **السيادة المالية** — التحكم بموارد الدولة وقنواتها المالية
- **السيادة الاقتصادية** — تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على مورد واحد
- **السيادة العسكرية** — السيطرة على الأرض والسماء والمياه وحماية الفضاء الطبقي والرقمي

السيادة القانونية ≠ السيادة الفعلية

امتلاك المؤسسات والعملة والموارد لا يعني بالضرورة الاستقلال والاقتصادي والمالي والتكنولوجي الكامل

النفط .. بين مصدر قوة ومصدر هشاشة



- الاقتصاد العراقي لإزال قائماً إلى حد كبير على النفط
- الريع النفطي يمول التوزيع أكثر من تكوين رأس المال

الاستثمار والإنتاج ← الاستهلاك والاستيراد

يحوّل النفط إلى **قوة سيادية مستدامة**

يبقي الاقتصاد هشاً ومعرضاً للصدمات

عائدات النفط والسيادة المالية



- إيرادات النفط العراقي (أموال عراقية)
- البنك المركزي العراقي
- الاحتياطي الفدرالي في نيويورك (حساب تابع)

هذا الترتيب يوفر حماية مالية واستقراراً وتسهيلاً للدولار، لكنه يكشف عن نقاط نفوذ ممكنة عبر النظام المالي الدولي.

تنويع قنوات التسوية المالية

الدينار الأردني · الريال السعودي · الدرهم الإماراتي · الروبية الهندية · اليوان · اليورو · الدولار

السيادة الرقمية .. من البنى المنفصلة إلى منظومة وطنية متكاملة



الرقمنة والأتمتة والتحول الرقمي

التحول الرقمي	الأتمتة	الرقمنة
إعادة تصميم الخدمات والنماذج والمؤسسات	استخدام التكنولوجيا لأداء العمليات تلقائيا	تحويل المعلومات من ورقية إلى رقمية
الخطوة الثالثة	الخطوة الثانية	الخطوة الأولى

معوقات داخلية تضعف السيادة

تداخل المال والسياسة ← الاقتصاد غير الرسمي ← ضعف المصارف ← تضخم القطاعات ← ضعف الإنتاج ← الفساد

> تقليل الاعتماد الحرج لا يعني العزلة، بل تنويع الشركاء والخيارات مع البقاء منفتحا على الاقتصاد العالمي.

خارطة الطريق (5 – 10 سنوات) لبناء سيادة اقتصادية ورقمية

المسار الرقمي

- بناء بنية رقمية وطنية متكاملة (DPI)
- هوية رقمية موثوقة
- تكامل البيانات الحكومية
- أمن سيبراني وتشريعات حديثة
- خدمات حكومية رقمية متطورة

المسار المالي

- تعميق السوق المالية بالدينار
- تطوير سوق السندات ورأس المال
- توسيع شبكة البنوك المراسلة الدولية
- تنويع العملات في التسويات
- الالتزام بالمعايير الدولية والشفافية

المسار الإقتصادي

- تنويع الإقتصاد ورفع الإيرادات غير النفطية
- الاستثمار في الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات
- تنمية بناء سلاسل قيمة للنفط (تكرير وبتروكيماويات)
- تطوير البنية التحتية والنقل والطاقة
- دعم القطاع الخاص القابل للنمو والتصدير

الرسالة الأساسية

السيادة ليست أن لا تحتاج إلى أحد؛
السيادة هي أن لا تصبح حاجتك إلى طرف واحد أقوى من قدرتك على اتخاذ قرارك.

ما بعد الانسحاب: تحدي العراق القادم في بناء السيادة الاقتصادية والرقمية

م. مصطفى كامل الشريف

يمثل انتهاء المهمة العسكرية للتحالف الدولي في العراق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ محطة مهمة في مسار الدولة العراقية بعد أكثر من عقدين من التحولات التي أعقبت عام ٢٠٠٣. لكن انتهاء مهمة عسكرية أجنبية، على أهميته، لا يعني تلقائياً اكتمال مفهوم السيادة. فسيادة الدولة في القرن الحادي والعشرين لم تعد ترتبط بالأرض والحدود والقوات المسلحة وحدها. يمكن لدولة أن تستعيد السيطرة على أراضيها وألا توجد فوقها قوات أجنبية، لكنها تبقى شديدة الاعتماد على الخارج في نظامها المالي، وتسوياتها الدولية، وتقنياتها الأساسية، ومنصاتها الرقمية وبياناتها. ومن هنا يصبح السؤال الأهم بعد الانسحاب: ما مقدار السيادة الفعلية التي يمتلكها العراق على اقتصاده ونظامه المالي وبنيته الرقمية وموارده؟

من السيادة القانونية إلى السيادة الفعلية

العراق دولة ذات سيادة قانونية كاملة، ويمتلك مؤسسات دستورية وعملة وطنية وبنكاً مركزياً واحتياطيات مالية، ويتصرف قانونياً في موارده الطبيعية. لكن امتلاك هذه العناصر لا يعني بالضرورة امتلاك الدرجة نفسها من الاستقلال الاقتصادي والمالي والتكنولوجي.فالسيادة الحديثة تجمع بين السيطرة على الأرض،واستقلال القرار السياسي، وتقليل الهشاشة الاقتصادية، وحماية البيانات والأنظمة الحيوية من الاختراق أو التبعية المفرطة.لهذا فإن إغلاق ملف الوجود العسكري المباشر لا ينهي مشروع السيادة، بل ينقل العراق إلى مرحلة أكثر تعقيداً.

النفط بين القوة والهشاشة

أحد أهم مظاهر هشاشة السيادة الاقتصادية العراقية هو الاعتماد الكبير على النفط. فالدولة تمول جانباً واسعاً من رواتبها وتقاعدها وعقودها وإنفاقها العام من دورة تبدأ بتصدير النفط وتنتهي بإعادة توزيع الإيرادات عبر الموازنة.المشكلة ليست في النفط نفسه، بل في وظيفته الاقتصادية. فإذا تحولت إيراداته إلى طرق وموانئ وسكك وطاقة مستقرة وصناعة وزراعة وتعليم تقني وبحث وتطوير وشركات قابلة للنمو والتصدير، أصبح النفط أداة لتعزيز السيادة. أما إذا بقي يمول الاستهلاك والاستيراد والإنفاق الجاري، فإنه يتحول إلى مصدر قوة وهشاشة معاً.

عائدات النفط والسيادة المالية

تظهر القضية بوضوح عند النظر إلى البنية التي تتحرك من خلالها الإيرادات النفطية العراقية. فعائدات النفط هي أموال عراقية، لكنها تتحرك جزئياً عبر ترتيبات مالية دولية، من بينها حسابات البنك المركزي العراقي لدى الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. وقد خدمت هذه المنظومة التسويات الخارجية والاستقرار المالي، لكنها تكشف أن ملكية المال لا تعني السيطرة الكاملة على البنية التي ينتقل عبرها. وتملك الولايات المتحدة، بحكم موقع الدولار وشبكة المصارف المراسلة ومؤسساتها المالية، أدوات تأثير لا تحتاج إلى وجود عسكري مباشر داخل العراق. لذلك فإن انتهاء المهمة العسكرية لا يعني بالضرورة انتهاء النفوذ المالي.

المطلوب ليس حرباً على الدولار

ليس الحل في تحويل السيادة الاقتصادية إلى شعار للتخلص من الدولار. فالعراق يحتاج إلى النظام المالي العالمي ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لأنها ضرورية لحماية الدولة والمصارف والاقتصاد. المشكلة تظهر عندما يصبح الاعتماد على عدد محدود من القنوات كبيراً إلى درجة تحول أي تقييد فيها إلى نقطة اختناق للتجارة والسيولة.لذلك ينبغي أن يكون الهدف هو العمل داخل النظام المالي العالمي من موقع أقوى عبر زيادة عدد المصارف المراسلة، وتطوير الامتثال، وتنويع قنوات التسوية والعملات والأسواق والشركاء. فالسيادة ليست استبدال الدولار باليوان، ولا استبدال واشنطن ببكين. السيادة هي امتلاك البدائل.

القيد الداخلي لا يقل خطورة

حتى لو تراجعت القيود الخارجية، لن تتحقق السيادة الاقتصادية تلقائياً. فهناك قيود داخلية تشمل الفساد، وضعف الإنتاج، وتضخم القطاع العام، وضعف النظام المصرفي، والتهريب، والاقتصاد غير الرسمي، والتداخل بين المال والسياسة، وهشاشة القطاع الخاص الحقيقي. ولهذا تبقى الحوكمة المدخل الأهم. فمن الصعب تنفيذ سياسة صناعية في بيئة مؤسسية ضعيفة، أو إصلاح المصارف إذا استطاعت شبكات المصالح تعطيل الرقابة، أو جذب استثمارات طويلة الأجل إذا لم يكن القانون قادراً على حمايتها. فالسيادة الاقتصادية ليست قراراً يصدر مرة واحدة، بل نتيجة تراكمية لجودة مؤسسات الدولة.

السيادة الرقمية: الجبهة الجديدة

إذا كانت السيادة الاقتصادية ترتبط بالأموال والأسواق، فإن السيادة الرقمية ترتبط بالبنية التي ستعمل من خلالها الدولة في المستقبل. فالسجلات والضرائب والصحة والرواتب والخدمات الحكومية تتحول جميعاً إلى بيانات وأنظمة رقمية. وبذلك تصبح السيطرة على البيانات والبنية الرقمية جزءاً من الأمن القومي.وقد خطا العراق خطوات في الأتمتة والخدمات الإلكترونية، لكن كثرة التطبيقات لا تعني وجود دولة رقمية متكاملة. فهناك فرق بين رقمنة الورق، وأتمتة جزء من الإجراء، والتحول الرقمي الحقيقي الذي يعيد هندسة العملية الحكومية ويجعل المؤسسات تتبادل البيانات ضمن منظومة وطنية موحدة.

من التطبيقات إلى البنية التحتية الرقمية العامة

المرحلة المقبلة تحتاج إلى الانتقال من تطبيقات متفرقة إلى بنية تحتية رقمية عامة تشمل هوية رقمية موثوقة، وتوقيعاً إلكترونياً، ومدفوعات رقمية، وسجلات أساسية، ونظاماً لتبادل البيانات، ونظماً للثقة الرقمية. لكن التكنولوجيا وحدها لا تكفي. فالعراق يحتاج إلى تشريعات حديثة لحماية البيانات الشخصية والهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني والأمن السيبراني والحوسبة السحابية الحكومية واستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات العامة.كما أن توسع الدفع الإلكتروني والمصارف الرقمية يجعل الأمن السيبراني جزءاً من الأمن الاقتصادي،ويجعل حماية أنظمة المدفوعات والبيانات المصرفية من البنية التحتية الوطنية الحرجة.

السيادة ليست العزلة

السيادة لا تعني أن ينتج العراق كل شيء بنفسه، ولا أن يعزل نظامه المالي عن العالم، ولا أن يرفض التكنولوجيا الأجنبية. فالدول الحديثة تقوم على الاعتماد المتبادل. لكن هناك فرقاً بين الاعتماد المتبادل والتبعية. الاعتماد المتبادل يعني وجود عدة شركاء وبدائل،أما التبعية فتبدأ عندما يصبح غياب جهة واحدة أو منصة واحدة أو قناة مالية واحدة كافياً لتعطيل وظيفة حيوية داخل الدولة.ولهذا ينبغي أن يكون الهدف تقليل الاعتماد الحرج، لا الانعزال.

مشروع السيادة للعقد المقبل

بعد ٣٠ أيلول، يجب ألا يتوقف مشروع السيادة عند المجال العسكري. المطلوب مسار اقتصادي يحول الريع النفطي إلى رأس مال منتج، ومسار مالي يصلح المصارف وينوع قنوات التسوية، ومسار رقمي يبني هوية وبيانات وتشريعات وأمناً سيبرانياً وفق معايير واضحة. ولا يحتاج العراق لتحقيق ذلك إلى الصدام مع الولايات المتحدة أو غيرها. فالمساحة الأكبر من الاستقلال يمكن بناؤها عبر الإصلاح الداخلي، والدبلوماسية، وتنويع العلاقات، وتحسين الامتثال، وبناء الثقة مع الشركاء. فالسيادة المستدامة لا تقوم على العزلة، بل على جعل العراق دولة قوية المؤسسات وقادرة على امتلاك بدائل متعددة.

الخاتمة

إن انتهاء المهمة العسكرية للتحالف يفتح أمام العراق مرحلة أعمق من استعادة السيادة. فسيادة الأرض مهمة، لكنها لا تكتمل من دون سيادة على الاقتصاد والمال والبيانات والبنية الرقمية. والعراق لا يحتاج إلى استبدال اعتماد بآخر، ولا إلى الانتقال من محور إلى محور مضاد. ما يحتاج إليه هو شبكة واسعة من العلاقات والأسواق والقنوات المالية والتكنولوجية تمنع أي طرف واحد من احتكار قدرته على الوصول إلى المال أو التجارة أو التقنية. فالسيادة ليست أن لا تحتاج إلى أحد؛ فلا توجد دولة حديثة لا تحتاج إلى الآخرين. السيادة هي ألا تصبح حاجتك إلى طرف واحد أقوى من قدرتك على اتخاذ قرارك. وعندما يمتلك العراق اقتصاداً متنوعاً، ونظاماً مالياً موثوقاً، ومؤسسات قوية، وبنية رقمية وطنية آمنة، وعلاقات دولية متوازنة، عندها يمكن الحديث عن انتقال حقيقي من سيادة الأرض إلى سيادة الدولة.

مقترحات لتطوير الواقع السياسي والمجتمعي العراقي

لما بعد الانسحاب الأمريكي الكامل



هيثم اياد إبراهيم



1 العمل على تنويع مصادر الدخل القومي العراقي

أكثر من **90%**

من دخل العراق يعتمد على النفط



مسارات التنويع

- تنويع تصدير النفط عبر دول الجوار (سوريا، تركيا، الأردن)
- الترانزيت الجوي والموقع الاستراتيجي
- الغاز الطبيعي
- الفوسفات
- الكبريت
- العمالة العراقية في الخارج
- الزراعة والصناعة والسياحة

2 ثروات العراق غير المستغلة



الموقع الجغرافي
يقع العراق في دائرة الملاحة الجوية العظمى ويوفر عوائد كبيرة من حركة الترانزيت



الغاز الطبيعي
الاحتياطي العالمي: المرتبة 11
الإنتاج: المرتبة 57
70% غاز مصاحب و80% حر
والعراق يستورد الغاز لتشغيل محطاته



الفوسفات
يمتلك 9% من الاحتياطي العالمي
يستخدم في الصناعات الحربية والطبية والزراعية ويستخرج منه عنصر اليورانيوم



الكبريت
يمتلك ثلثي الاحتياطي العالمي
يستخدم في الأسمدة والمبيدات والبارود والأدوية

جل هذه الثروات غير مستغلة لأسباب داخلية وربما تكون لأسباب خارجية.

3 إعادة صياغة تجربة الإدارة المحلية

مرحلة ما قبل 2003
الإدارة المحلية الشكلية

2004
الأمر الإداري رقم 71

2008
قانون رقم 21 المعدل (لثلاث مرات)

إشكاليات قائمة

- ضبابية بين الإختصاصات الدستورية والقانونية
- هل تمتلك المحافظات غير المنتظمة في إقليم اختصاص التشريع؟
- المادة (١١٩)رابعاً) حق تأسيس مكاتب في السفارات والبعثات
- مخالفة لمبدأ حصرية التمثيل الخارجي للحكومة المركزية

4 الحكم المحلي الرشيد ودوره في التنمية



الإدارة المحلية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة بمعرفتها بحاجات السكان المحليين وهي خصيصة من خصائص الحكم الرشيد.

5 توظيف الثروة البشرية والحد من الهجرة



- العراق يمتلك قدرة شبابية عالية
- تأسيس وزارة متخصصة لتأمين فرص عمل خارجياً بالتنسيق مع الدول
- تصدير العمالة بشكل منظم
- تجربة مصر في الثمانينات نموذج ناجح
- الحوالات الصفراء: (408) مليون دولار تم تسديدها من قبل العراق عام 2013
- تقليل الهجرة غير الشرعية ومخاطرها

6 مكافحة الريعية وبناء اقتصاد مستدام

مقترحات الحل	المشكلة الحالية
تنويع الاقتصاد الوطني	أحادية الدخل النفطي
تطوير القطاع الخاص	التأثر بتقلبات الأسعار والسياسة
استثمار الموارد الطبيعية	تأخر التنمية وتعطل فرص العمل
إصلاح النظام المصرفي	أزمة بطالة بين الشباب (15 - 24 عاماً)
تشجيع الاستثمار الصناعي	**32%**
خلق فرص عمل مستدامة	

التحديات المستقبلية

- الهشاشة الاقتصادية والإجتماعية
- الضغوط الإقليمية والدولية
- تذبذب أسعار النفط العالمية
- التغير المناخي وشح المياه

معايير الشراكات الخارجية

1. المحتوى المحلي الصارم (60% - 70% من الكوادر والمقاولين)
2. التوطين ونقل المعرفة
إنشاء مراكز بحث وتطوير داخل العراق
3. تكامل سلاسل القيمة
تصنيع وتكرير المواد الخام محلياً

النتائج المتوقعة

- تحسين مستوى المعيشة
- دولة مؤسسات قادرة وفاعلة
- فرص عمل للشباب
- اقتصاد متنوع ومستقر

الخلاصة

بعد الانسحاب الأمريكي الكامل، يمتلك العراق فرصة تاريخية لتصويب المسار السياسي والاقتصادي وتحويل موارده البشرية والطبيعية إلى تنمية مستدامة وبناء دولة قوية تخدم مواطنيها.

مقترحات لتطوير الواقع السياسي والمجتمعي العراقي لما بعد الانسحاب الأمريكي الكامل

هيثم اياد إبراهيم

يتطلع العراقيون بأمل إلى مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي الكامل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦، باعتبارها فرصة للتخفف من أحد العوامل الضاغطة على السياستين الداخلية والخارجية، ولبدء مرحلة جديدة تعيد تقييم أخطاء التجربة السابقة وتقوّم مسار البناء السياسي والاقتصادي للدولة. ومن هذا المنطلق، تبرز مجموعة من الأولويات التي يمكن أن تسهم في تصحيح المسار وتحسين قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والتنمية والرفاه الاجتماعي.

أولاً: تنويع مصادر الدخل القومي

يواجه العراق معضلة اقتصادية أساسية تتمثل في أحادية الدخل واعتماده المرتفع على الإيرادات النفطية، وهو ما يجعل التنمية ودخل الفرد وقدرة الدولة على تمويل نفقاتها رهينة لتقلبات أسعار النفط والأزمات السياسية والإقليمية. وقد أظهرت أزمة مضيق هرمز بوضوح خطورة هذا الاعتماد، إذ أدى تراجع الصادرات النفطية إلى ضغوط مباشرة على الإيرادات والنفقات التشغيلية. ولهذا ينبغي التحرك في اتجاهين متوازيين: الأول تنويع منافذ تصدير النفط عبر الاستفادة من الموانئ والمسارات المتاحة في دول الجوار، مثل جيهان وبانياس والعقبة، والثاني تنويع مصادر الدخل القومي من خلال استثمار الثروات والقدرات الأخرى.ويمتلك العراق موقعاً جغرافياً مهماً في حركة الملاحة الجوية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، ويمكن أن يحقق عوائد من حركة الترانزيت والخدمات الجوية. كما يمتلك كتلة شبابية كبيرة يمكن تطوير مهاراتها والاستفادة منها داخلياً أو تنظيم فرص عمل خارجية لها عبر مؤسسات حكومية متخصصة، بما يحول الهجرة غير المنظمة إلى حركة عمل قانونية تدر دخلاً وتحافظ على حقوق العاملين. ويمتلك العراق كذلك احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي والفوسفات والكبريت، إلا أن جزءاً كبيراً منها ما يزال غير مستغل بالصورة المطلوبة، في وقت يستورد فيه الغاز لتشغيل محطات الكهرباء. وهذه المفارقة تؤكد الحاجة إلى تحويل الثروات الطبيعية غير النفطية إلى قاعدة إنتاج حقيقية.

ثانياً: إعادة صياغة تجربة الإدارة المحلية

تحتاج تجربة الإدارة المحلية إلى إعادة بناء تستفيد من أخطاء المراحل السابقة، بدءاً من الإدارة المحلية الشكلية قبل عام ٢٠٠٣، مروراً بالأمر رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٤، وصولاً إلى قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته. وتظهر المشكلة الأساسية في التداخل بين الاختصاصات الدستورية والقانونية، ولا سيما ما يتعلق بالمادة ١١٥ من الدستور التي تمنح الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم صلاحيات واسعة في غير الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، إلى جانب المادة ١١٩ المتعلقة بإنشاء مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية. ويمكن للإدارة المحلية، إذا حُسن تنظيمها، أن تسهم في تحقيق الحكم المحلي الرشيد والتنمية المستدامة وإدارة التنوع والصراعات المجتمعية، لأنها الأقرب إلى حاجات السكان وأكثر قدرة على تحديد أولوياتهم الخدمية والتنموية. غير أن التعديلات المتكررة على قانون ٢١، وقرارات المحكمة الاتحادية وفتاوى مجلس الدولة، قلصت من صلاحيات المحافظات، وأبقتها مرتبطة بدرجة كبيرة بالسياسات والتعليمات الاتحادية.ولذلك يمكن تطوير الإدارة المحلية من خلال تشريع قانون جديد أكثر انسجاماً مع الدستور، وتقليل الامتيازات المالية للمسؤولين المحليين، والسماح للمحافظات بتأسيس شركات محلية، ومنح وحدات الإدارة المحلية اختصاصات متناظرة، مع دراسة نماذج إدارية أكثر كفاءة في توزيع المسؤوليات التنفيذية والرقابية.كما يمكن للإدارة المحلية الفاعلة أن تعزز الشعور بالهوية الوطنية من خلال تحميل السكان وممثليهم مسؤولية مباشرة عن تطوير وحداتهم المحلية وتحسين الخدمات وإدارة الموارد، بما يدعم التعايش والاستقلالية الإدارية ضمن إطار الدولة.

ثالثاً: إصلاح النظام الانتخابي

إن تعزيز المشاركة السياسية والاستقرار يتطلب نظاماً انتخابياً يحقق تمثيلاً عادلاً ويفتح المجال أمام الأحزاب الناشئة. وقد اعتمد العراق في مراحل سابقة نظام التمثيل النسبي مع طريقة سانت ليغو، التي جرى تعديلها بما يخدم بدرجات مختلفة الأحزاب الكبرى. ويقترح الباحث تبني نظام الصوت الواحد غير المتحول مع دوائر انتخابية صغيرة أحادية التمثيل، لما يتميز به من البساطة وسرعة إعلان النتائج وإتاحة فرص أوسع للمنافسة. وقد جرى اعتماد نظام قريب من ذلك في انتخابات ٢٠٢١، وأدى إلى تغير نسبي في توزيع المقاعد، قبل العودة لاحقاً إلى نظام التمثيل النسبي وطريقة سانت ليغو المعدلة.

رابعاً: تعديل المواد الدستورية الخلافية

يمثل الدستور القانون الأسمى الذي يحدد شكل الدولة وحقوق المواطنين والعلاقة بين السلطات. وعلى الرغم من أهمية ثبات الدستور في تحقيق الاستقرار، فإن الجمود لا ينبغي أن يتحول إلى عجز عن معالجة النصوص الغامضة أو الخلافية. وقد نظم الدستور العراقي آليات التعديل في المادتين ١٢٦ و١٤٢. فالمادة ١٢٦ تتضمن مراحل الاقتراح والإقرار بأغلبية الثلثين والاستفتاء الشعبي والمصادقة، مع قيود زمنية وموضوعية على بعض التعديلات. أما المادة ١٤٢ فقد وضعت مساراً استثنائياً عبر لجنة تمثل مكونات المجتمع العراقي، ثم إقرار التعديلات دفعة واحدة والاستفتاء عليها.ويثار خلاف بشأن المادة التي ينبغي اعتمادها أساساً للتعديل، ويرى الباحث أن المادة ١٢٦ تمثل القاعدة العامة، بينما جاءت المادة ١٤٢ كاستثناء مؤقت مرتبط بمرحلة تأسيسية محددة. ومن أبرز المواد الخلافية المادة ٦٤ المتعلقة بحل مجلس النواب، والمادة ٧٦ الخاصة بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل الحكومة، إضافة إلى المادتين ١١٥ و١١٩ المتعلقتين بالإدارة المحلية. ويرى الباحث أن معالجة هذه المواد ضرورية لتقليل الانسداد السياسي وتحقيق توازن أوضح بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

خامساً: مواجهة الفساد

يمثل الفساد أحد أكبر العوائق أمام التنمية والاستقرار في العراق، وهو في جوهره استغلال الموقع الوظيفي لتحقيق مكاسب شخصية بصورة غير قانونية. ويتخذ أشكالاً متعددة، من الفساد الإداري والوظيفي إلى الفساد السياسي والأخلاقي.وتتعدد أسباب انتشاره، ومنها ضعف الوازع الأخلاقي، والسعي إلى المكسب المادي، والفقر، وضعف المؤسسات القانونية، واستغلال السلطة للموارد العامة، وانتشار بعض القيم الاجتماعية التي تتسامح مع التجاوز على المال العام. وتظهر مؤشرات الفساد الدولية استمرار موقع العراق في مراتب متأخرة، رغم وجود تحسن نسبي في بعض السنوات الأخيرة. ووفق التقييمات التي أوردها الباحث، حصل العراق في عام ٢٠٢٥ على ٢٨ نقطة واحتل المرتبة ١٣٦، بعد أن كان قد حصل في عام ٢٠٢٤ على ٢٦ نقطة واحتل المرتبة ١٤٠، وهو ما يشير إلى تحسن محدود لا ينسجم بعد مع حجم المشكلة كما تظهر في الواقع الإداري والسياسي. وهذا يفرض إجراءات عملية، منها تفعيل الرقابة السابقة واللاحقة على الإنفاق، وربط أقسام التدقيق الداخلي بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، وإحالة ملفات الفساد مباشرة إلى الجهات المختصة، وتعزيز الرقابة البرلمانية، وتشديد العقوبات على جرائم المال العام، وتنمية الوعي الأخلاقي والديني، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

الخلاصة

إن مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي لا ينبغي أن تُفهم بوصفها نهاية ملف عسكري فقط، بل فرصة لإعادة بناء الدولة على أسس أكثر توازناً وكفاءة. فالعراق بحاجة إلى اقتصاد متنوع، وإدارة محلية فاعلة، ونظام انتخابي أكثر عدالة، ودستور قادر على معالجة الخلافات، ومؤسسات جادة في مكافحة الفساد. وتصحيح مسار العملية السياسية لا يتحقق بالشعارات، وإنما بإصلاحات مترابطة تعالج أسباب الخلل البنيوي الذي تراكم خلال العقود الماضية. وإذا استطاع العراق الاستفادة من أخطاء المرحلة السابقة، وتطوير مؤسساته وموارده البشرية والطبيعية، فإنه سيكون أكثر قدرة على تحويل مرحلة ما بعد الانسحاب إلى بداية فعلية لبناء دولة مستقرة ومنتجة وقادرة على تلبية حاجات مواطنيها وصيانة استقلال قرارها.

مطار النجف
بين العقوبات الأميركية
وسيادة القرار العراقي



أ.د ضياء واجد المهندس



1 العقوبات الأميركية

قيود على الطيران والخدمات والتمويل بالدولار

2 الأثر المباشر

تعليق رحلات إيرانية من مطارات عراقية

3 الاستثناء

إعفاء محدود لمطار النجف لمدة شهر وبشروط محددة

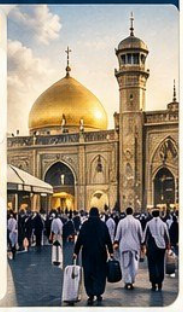
4 أهمية مطار النجف

موسم أربعينية 2025

- أكثر من 96 جنسية
- 1,190 رحلة
- أكثر من 300 ألف مسافر

موسم محرم 2026

- 187 رحلة
- أكثر من 32 ألف مسافر



5 الأثر الاقتصادي

- إيرادات المطار
- التجارة
- الخدمات الأرضية
- السياحة الدينية
- النقل
- الفنادق والمطاعم

6 العلاقات العراقية–الإيرانية

- 7.9% من إجمالي الواردات غير النفطية
- 3.1 مليار دولار الواردات غير النفطية من إيران في 2024
- حدود مشتركة
- روابط اجتماعية ودينية
- تجارة وطاقة



7 السيادة ليست القطيعة

قرار وطني مستقل

- إدارة القرار العراقي
- حماية المصالح الوطنية
- رفض الارتهان للخارج
- التعاون من موقع الندية



العراق يفاوض على مصالحه ويحميها

تعاون دولي

- علاقات متوازنة
- مصالح مشتركة
- احترام السيادة
- انفتاح اقتصادي

8 المطلوب: ست خطوات نحو حماية المصالح العراقية

1. تحديد المصلحة الوطنية
2. التفاوض على أساس المصالح المتبادلة
3. حماية القطاع المصرفي
4. تنويع الشركاء
5. امتثال مالي عراقي مستقل
6. الفصل بين العقوبات وحركة المدنيين والتجارة القانونية

السيادة الحقيقية:
أن تتخذ القرارات المتعلقة بالعراق في بغداد، وفق الدستور والقانون والمصلحة الوطنية، مع احترام الالتزامات الدولية.



مطار النجف بين العقوبات الأميركية وسيادة القرار العراقي

أ.د ضياء واجد المهندس

أعادت أزمة الرحلات الجوية بين العراق وإيران عبر مطار النجف الدولي طرح سؤال يتجاوز السماح لطائرة بالإقلاع أو الهبوط: من يحدد السياسة العراقية عندما تتعارض المصلحة الوطنية مع سياسة العقوبات التي تفرضها دولة أخرى؟ في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ وسعت وزارة الخزانة الأمريكية إجراءاتها ضد قطاع الطيران الإيراني، وأدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية «OFAC» عددًا كبيرًا من شركات الطيران الإيرانية ضمن العقوبات المرتبطة بقطاع الطيران، مع التحذير من مخاطر تقديم الدعم المالي أو التجاري للجهات المعاقبة. وامتدت آثار هذه الإجراءات إلى العراق، حيث توقفت الرحلات مع إيران في عدد من المطارات، قبل أن تدخل بغداد في مفاوضات مع واشنطن للحصول على استثناء يتيح استئناف جزء من الحركة الجوية. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر أعلنت وزارة النقل العراقية حصول الخطوط الجوية العراقية على إعفاء أمريكي خاص يسمح باستئناف رحلات محدودة إلى إيران خلال تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما عبر النجف، لمدة شهر قابلة للمراجعة، مع ترتيبات تتعلق بالتدقيق في المسافرين وتبادل المعلومات ومنع استخدام الرحلات لنقل أسلحة أو أموال أو أشخاص خاضعين للعقوبات.

المسألة ليست مطارًا فقط

تكمن أهمية القضية في أن عقوبات موجهة أساسًا إلى إيران أصبحت قادرة على التأثير في نشاط مدني واقتصادي يجري داخل الأراضي العراقية. فالولايات المتحدة لا تدير مطار النجف ولا تملك، من الناحية القانونية، سلطة سيادية على الأجواء العراقية. لكن قوة النظام المالي الأمريكي وانتشار استخدام الدولار يمنحان واشنطن قدرة كبيرة على التأثير في قرارات الشركات التي تخشى فقدان الوصول إلى النظام المالي الأمريكي أو التعرض لعقوبات ثانوية.وهنا تظهر المفارقة: قد يكون القرار القانوني النهائي عراقيًا، لكن الخيارات المتاحة أمام صانع القرار قد تصبح أضيق بسبب الكلفة التي يمكن أن تفرضها دولة أخرى على الشركات والمصارف ومقدمي الخدمات.وهذا هو جوهر النقاش بشأن السيادة الاقتصادية في عالم شديد الترابط.

أين ينتهي تطبيق القانون الأمريكي؟

من حق الولايات المتحدة تطبيق قوانينها وعقوباتها على الأشخاص والشركات والأصول الواقعة ضمن اختصاصها، كما تستطيع تقييد وصول جهات أجنبية إلى نظامها المالي عندما ترى أنها تتعامل مع جهات خاضعة للعقوبات. لكن الإشكالية تبدأ عندما تصبح الآثار العابرة للحدود لهذه القوانين مؤثرة بصورة مباشرة في نشاط دولة أخرى. فإذا كان المطار عراقيًا، والأجواء عراقية، والناقل عراقيًا، والمواطن الذي يستخدم الرحلة عراقيًا، فمن المشروع طرح السؤال: كيف يستطيع العراق حماية حقه في إدارة مرافقه وفق قوانينه ومصالحه، من دون تعريض مؤسساته في الوقت نفسه لعقوبات قادرة على إلحاق أضرار مالية واسعة بها؟ لا يحل هذا السؤال بالشعارات، بل ببناء قدرة قانونية ومالية وتفاوضية عراقية تستطيع التعامل مع العقوبات الخارجية باعتبارها ملفًا من ملفات السياسة الدولية، لا تعليمات تنفذ بصورة آلية.

مطار النجف أصل اقتصادي

تكشف أرقام الحركة الجوية أن القضية ليست رمزية. ففي موسم أربعينية عام ٢٠٢٥ سجل مطار النجف منذ بداية شهر صفر حتى منتصف آب أكثر من ١,١٩٠ رحلة وأكثر من ٣٠٠ ألف مسافر بين وصول ومغادرة، ينتمون إلى أكثر من ٩٦ جنسية. كما سجل المطار منذ بداية محرم ٢٠٢٦ عددًا بلغ ١٨٧ رحلة ونحو ٣٢ ألف مسافر خلال فترة قصيرة. وهذه الحركة ترتبط بمنظومة اقتصادية واسعة تشمل الفنادق والمطاعم والنقل وشركات السفر والخدمات الأرضية والأسواق المحلية، إضافة إلى إيرادات المطار ومحافظة النجف.ولذلك فإن تعطيل الطيران لا يؤثر في الناقل الجوي وحده، بل ينتقل أثره إلى قطاعات متعددة ويصل في النهاية إلى المواطن والاقتصاد المحلي.

إيران ليست علاقة يمكن اختزالها بالعقوبات

العلاقة العراقية-الإيرانية ليست مجرد ملف سياسي بين واشنطن وطهران. فهناك حدود مشتركة وروابط اجتماعية ودينية وتجارية وطاقة ومصالح يومية تتداخل فيها احتياجات البلدين. وتظهر بيانات هيئة الإحصاء العراقية أن قيمة الواردات غير النفطية من إيران بلغت نحو ٣,١ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٤، بما يعادل ٧,٩٪ من إجمالي الواردات غير النفطية للعراق، وهو ما يجعل إيران واحدة من أبرز الشركاء التجاريين للبلاد. كما يعتمد العراق في جزء من منظومته الكهربائية على واردات الغاز الإيراني، وهو ما يجعل العلاقة الاقتصادية بين الطرفين أكثر تعقيدًا من أن تختزل في مسألة الرحلات الجوية وحدها.ولذلك فإن أي سياسة عراقية تجاه العقوبات تحتاج إلى الموازنة بين الالتزام بالقوانين الدولية وحماية النظام المصرفي، وبين استمرار التجارة والحركة المدنية المشروعة مع دولة مجاورة.

السيادة ليست القطيعة

يوجد أساس قانوني دولي واضح لاستقلال القرار العراقي. فقد أكد قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ لعام ٢٠٠٤ استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وحق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي والسيطرة على موارده الطبيعية. لكن السيادة لا تعني القطيعة مع الولايات المتحدة، كما لا تعني تجاهل مخاطر التعامل مع جهات خاضعة للعقوبات. السيادة تعني أن تعرف الدولة أين تقع مصلحتها، وأن تمتلك الأدوات اللازمة للتفاوض والدفاع عنها. وقد أظهرت قضية مطار النجف نفسها أن التفاوض ممكن؛ فبدل بقاء الرحلات معلقة، استطاعت بغداد الحصول على استثناء مؤقت يسمح باستئنافها ضمن شروط معينة. وهذا يبين أن الخيارات ليست محصورة بين الخضوع الكامل والمواجهة الكاملة.

من الاستثناء المؤقت إلى سياسة دائمة

تكمن المشكلة في أن إدارة كل أزمة عبر طلب استثناء مؤقت لا تستطيع أن تكون سياسة طويلة الأمد. فالعراق يحتاج إلى إطار وطني واضح للتعامل مع العقوبات الدولية يتضمن منظومة مستقلة للامتثال المالي، وآليات تدقيق في التحويلات والرحلات، وقدرة قانونية على التمييز بين الأنشطة المدنية المشروعة والأنشطة المحظورة. كما يحتاج إلى تنويع علاقاته المالية والتجارية لتقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد المفرط على قناة مالية واحدة، من دون تحويل التنويع نفسه إلى مواجهة مع النظام المالي الدولي. وينبغي كذلك الفصل بوضوح بين مكافحة تمويل الأنشطة العسكرية أو غير القانونية وبين تعطيل حركة المرضى والطلاب والزوار والتجار. فالامتثال المالي وسيلة لحماية الدولة من المخاطر، وليس هدفًا يؤدي إلى شل الاقتصاد المشروع.

الخلاصة

تكشف أزمة مطار النجف مشكلة تتجاوز الطيران الإيراني: قدرة العراق على إدارة مصالحه عندما تتقاطع مع سياسات القوى الكبرى. للولايات المتحدة قوانينها وعقوباتها ومصالحها، ولإيران علاقاتها ومصالحها مع العراق، لكن العراق أيضًا دولة لها مصالحها التي ينبغي أن تكون واضحة وقابلة للدفاع عنها. والسيادة الحقيقية لا تعني الانحياز إلى طهران ضد واشنطن، ولا إلى واشنطن ضد طهران. إنها تعني أن تكون بغداد مركز القرار المتعلق بالمطارات والتجارة والطاقة والسياسة الخارجية، وأن تكون علاقاتها الدولية أدوات لخدمة المصلحة العراقية. ولهذا فإن الدرس الأهم من أزمة النجف ليس مجرد كيفية إعادة تشغيل الرحلات، بل كيفية بناء دولة تستطيع التفاوض قبل أن تضطر إلى طلب الاستثناء، وتمتلك أدوات الامتثال قبل أن تقع الأزمة، وتحمي اقتصادها من الأنشطة غير المشروعة من دون أن تسمح للصراعات الخارجية بتحديد تفاصيل حياتها المدنية. فالعراق لا ينبغي أن يكون ممرًا لتنفيذ سياسة الآخرين، ولا منصة لمواجهتهم، بل دولة تفاوض على مصالحها وتحمي قرارها ضمن القانون والمصلحة الوطنية.

وحدة الصف الشيعي ومخاطر الانقسام والتراشق في الإعلام



غيث زورة



مسار التأثير الإعلامي كما يطرحه المقال

إرباك المجتمع ← التراشق بين الأطراف ← إثارة الشك والانقسام ← التأثير الإعلامي ← تحليل الجمهور ← جمع المعلومات

مؤشرات الخطر الإعلامي

1. تحويل الخلاف السياسي إلى صراع مجتمعي
2. استقطاب داخلي
3. تغيير المواقف بسرعة
4. تضخيم التعليقات
5. مصادر غير واضحة

أدوات التأثير التي يناقشها المقال

- قياس ردود الفعل
- التأثير الرقمي
- الحسابات الوهمية
- المحتوى الإعلامي
- المعلومات الاستخبارية

يذكر المقال أمثلة من أجهزة ووحدات استخبارية، من دون توثيق مستقل داخل النص.

التراشق والانقسام

- خطاب متشنج وإقصائي
- تعميم الاتهامات وتشوية النوايا
- إضعاف الثقة بين أطراف المجتمع
- خدمة لأجندات خارجية

VS

النقد الداخلي المسؤول

- حوار قائم على احترام الرأي الأخر
- تصحيح الأخطاء ضمن الأطر الوطنية
- يسهم في تقوية الصف والمجتمع
- يميز بين النقد البناء والتحريض

ما يدعو إليه المقال

- تعزيز الوعي الإعلامي والمجتمعي
- الحفاظ على الحوار
- الفصل بين خطأ الفرد وصورة المجتمع
- عدم التسرع في ردود الفعل
- التثبت من المصادر

الخلاصة

الوحدة لا تعني غياب الاختلاف؛ بل إدارة الاختلاف دون تحويل إلى انقسام.



وحدة الصف الشيعي ومخاطر الانقسام والتراشق في الإعلام

غيث زورة

هناك تقارير عديدة يمكن لأي فرد الاطلاع عليها بسهولة، تتحدث عن عمل أجهزة استخبارية أمريكية وإسرائيلية على خلق انقسام داخل الصف الشيعي، وإنتاج مواد إعلامية تندرج ضمن نطاق الحرب النفسية والاجتماعية والإدراكية. ووفق هذا الطرح، تعمل وحدات متخصصة على إدارة المعلومات وجمعها وتحليلها، ثم توظيفها في تنفيذ مهام تهدف إلى التأثير في المزاج العام وإرباك البيئة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات المستهدفة. وقد عملت هذه الوحدات، خلال مراحل مختلفة، على صناعة الشك والفتنة والتفرقة، من خلال دراسة بيانات المجتمع المستهدف وتحليل استجاباته النفسية والسياسية والإعلامية. وتقوم الفكرة الأساسية على أن التأثير في الإدراك يمكن أن يؤدي إلى صناعة صورة غير حقيقية عن الواقع، سواء عبر خلق شعور بانتصار غير موجود أو بخسارة غير حقيقية، أو عبر تضخيم أحداث معينة وتحويلها إلى أدوات للتأثير النفسي. ولا تقتصر هذه العمليات، وفق هذا التصور، على إنتاج المحتوى الإعلامي، بل تمتد إلى متابعة الحراك الشعبي، وقياس مدى تأثير الخطابات السياسية والإعلامية في الجمهور، وتحليل ردود الأفعال العامة، وتحديد نوع الرسائل التي تستطيع التأثير في الفكر والعاطفة والسلوك. وتُدار هذه العمليات من خلال أجهزة ووحدات متخصصة ومتكاملة. ومن بينها الوحدة ٨٢٠٠ المرتبطة بجمع المعلومات الاستخبارية التقنية، والتي تُعد من الوحدات الرئيسية في مجال جمع المعلومات داخل شعبة الاستخبارات العسكرية، إلى جانب الوحدة ٩٩٠٠ التي ترتبط بالاستخبارات المرئية والجغرافية وتحليل الصور الجوية والمعلومات البصرية، بما يسمح بدراسة المكان وتحديد ما يوجد فيه وكيف يتغير وما الذي تكشفه الصور. كما تبرز الوحدة ٥٠٤ المرتبطة بالاستخبارات البشرية والمصادر البشرية، إذ يبقى العنصر البشري مهماً في تنفيذ العمليات التي تحتاج إلى معلومات لا تستطيع الوسائل التقنية وحدها توفيرها. ويضاف إلى ذلك دور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية «CIA» في المجال الخارجي والتأثير السياسي، فضلاً عن وحدات «MISO» المرتبطة بعمليات التأثير في الجماهير وتوجيه السلوك والمواقف. أما في المجال السيبراني، فتوجد وحدات تختص بعمليات الدفاع والهجوم وجمع البيانات وتحليل النشاط الرقمي، ضمن نطاق يتقاطع مع الحرب الإعلامية وقياس ردود الفعل السياسية والمجتمعية. ومن خلال هذه الأدوات يمكن متابعة نوع الخطاب الذي يؤثر في الفرد، ومدى تغير سلوكه، وطبيعة استجابته للأحداث والمواقف المختلفة. وهذا ما يفسر، وفق هذا الطرح، كيف يمكن أن نجد فرداً يؤيد خطوة أو موقفاً معيناً، ثم يتحول بعد مدة إلى رفض الموقف نفسه. فالتأثير لا يجري دائماً بصورة مباشرة وواضحة، وإنما قد يتم تدريجياً من خلال تراكم الرسائل والمحتوى وتكرار بعض الأفكار والصور والمواقف حتى تصبح جزءاً من إدراك الفرد للواقع. وتشير القراءة المطروحة إلى أن الأجهزة الأمريكية والإسرائيلية وفرقها المتخصصة عملت خلال السنوات الماضية على التأثير في مسارات متعددة، واستهدفت المزاج والفكر والثقافة العامة، مع اهتمام خاص بالجمهور الشيعي. ومن بين الأدوات المستخدمة، بحسب هذا التصور، الاستفادة من المؤثرين في المجال الإعلامي، إلى جانب ظهور أعداد كبيرة من الصفحات والقنوات والحسابات التي تقدم نفسها أحياناً باعتبارها قريبة من البيئة الشيعية. ويظهر دور هذه الصفحات والقنوات بصورة أكبر في الفترات الحساسة، عندما يبدأ الترويج المكثف لقضية معينة، سواء بالتأييد أو الرفض، ثم تتحول القضية نفسها إلى مساحة للتراشق والطعن والانقسام بين أبناء الصف الواحد. وهنا يصبح الخلاف الداخلي جزءاً من أدوات الحرب النفسية، لأن الهدف لا يكون دائماً إقناع الجمهور بفكرة محددة بقدر ما يكون خلق الشك والتوتر وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع نفسه. ومن هنا فإننا نقف أمام تحديات كبيرة تتطلب إدراك طبيعة هذه الأدوات والمنظومات، ولا سيما ما يتعلق بالخطابات الإعلامية والقنوات والمنصات الرقمية المختلفة. كما تتطلب قدراً أكبر من الحذر قبل التفاعل مع الأخبار والمعلومات والمواقف التي تنتشر بسرعة، لأن بعض ردود الأفعال قد تكون جزءاً من المسار الذي يراد دفع الجمهور إليه. ومن الأمثلة التي يطرحها هذا التصور ما ارتبط بقضية غلق أو تعليق الطيران الإيراني، وما تبعها من نشاط إعلامي واسع ركز على العلاقة بين الشعبين العراقي والإيراني. ووفق هذه القراءة، فإن بعض الخطابات الإعلامية حاولت استثمار القضية لتحويلها من ملف سياسي أو إداري إلى مساحة للتوتر الاجتماعي، بما يمكن أن يخلق خلافاً بين شعبين تربطهما علاقات دينية واجتماعية وتاريخية واسعة. وقد لاحظ كثيرون تداول بيانات ومواقف غير واضحة المصدر، نُسب بعضها إلى شخصيات قُدمت على أنها شيعية، ثم جرى تداولها عبر مواقع وصفحات مختلفة، إلى جانب آلاف التعليقات التي يمكن أن تؤثر في العقل الجمعي وتدفع الجمهور إلى اتخاذ مواقف حادة قبل التأكد من أصل المعلومات أو طبيعة الجهة التي تقف خلفها. وهذه الظاهرة تفتح مساحة أوسع للتفكير في طبيعة الحرب الإدراكية داخل مجتمع يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بصورة واسعة، ويتأثر بالمحتوى الإعلامي بسرعة كبيرة. فالمشكلة لا ترتبط بالمعلومة وحدها، وإنما بطريقة عرضها، وتوقيت نشرها، وحجم التفاعل معها، والجهات التي تعمل على تضخيمها أو تكرارها. ومن هنا تبرز مسؤولية الحفاظ على وحدة الصف الشيعي، وعدم الانسياق خلف الخطابات التي تؤدي إلى تمزيقه، مع عدم تجاهل الأخطاء والمساوئ الموجودة داخله. فوجود فرد فاسد أو مسيء لا يعني أن مجتمعاً بأكمله أو منظومة كاملة تتحمل مسؤولية فعله. فالفاسد يمثل نفسه، والمسيء يسيء إلى نفسه، ولا ينبغي تحويل السلوك الفردي إلى أساس للحكم على جماعة كاملة. كما ينبغي التمييز بين النقد المشروع وبين الخطاب الذي يحول الخطأ الفردي إلى أداة للطعن في مجتمع بأكمله. فالنقد ضروري، وتصحيح الأخطاء ضرورة، لكن تحويل كل مشكلة إلى صراع داخلي واسع يمكن أن يخدم أهدافاً لا ترتبط بالإصلاح بقدر ما ترتبط بالتفكيك وإثارة الانقسام. وفي المقابل، من المهم تسليط الضوء على الإنجازات والانتصارات التي تحققت والتفاعل معها، لأن التركيز الدائم على الأزمات والإخفاقات وحدها قد يخلق صورة مشوهة عن الواقع ويمنح الحرب النفسية مساحة أوسع للتأثير. إن المسؤولية في هذه المرحلة كبيرة، وتتطلب وعياً إعلامياً وسياسياً واجتماعياً يمنع تحول وسائل التواصل إلى أدوات سهلة للتلاعب بالعقول والمواقف. كما تتطلب أن يكون الفرد أكثر حذراً في تلقي المعلومات، وألا يسمح لأي خطاب مجهول المصدر بأن يدفعه إلى العداء أو الشك أو القطيعة مع أبناء مجتمعه. وفي النهاية، فإن الحفاظ على وحدة الصف الشيعي لا يعني إلغاء النقد أو تجاهل الأخطاء، وإنما يعني عدم السماح بتحويل هذه الأخطاء إلى أدوات للتفكيك والتمزيق. فالجغرافيا لا ينبغي أن تكون سبباً في قطع الروابط، والعقيدة ليست سلعة قابلة للبيع أو المساومة، وإنما هي جزء من هوية مجتمع قاوم ودافع وضحى من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان ورفض الظلم والطغيان. ومن هنا، فإن مواجهة الحرب النفسية والإدراكية تبدأ بالوعي، والتثبت من المعلومات، وفهم طبيعة الأدوات المستخدمة، وعدم الانجرار خلف الفتن والخطابات التي تستهدف تمزيق المجتمع من داخله. فالوحدة لا تُحمى بالشعارات وحدها، وإنما بالوعي والمسؤولية والقدرة على التمييز بين النقد الذي يسعى إلى الإصلاح، والخطاب الذي يسعى إلى التفكيك.

علم الشيطان المدنس



د. صالح الطائي

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com

لماذا يوصف علم أمريكا بـعلم الشيطان؟

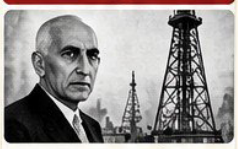
- قتل الشرفاء والوطنيين في العالم كله
- إهانة الإنسانية وإسهام في عذاب الشعوب
- منبع الإرهاب والإجرام
- تاريخ طويل من التدخلات والحروب والمجازر
- لا يوجد له شبه سوى علم الكيان المحتل



> هو علم الشيطان الأكبر وطاغوت العصر... علم ملطخ دماء الأبرياء في كل مكان وزمان.

محطات من التاريخ الأسود للعلم الأمريكي

الشرق الأوسط (الشاه) 1953



- عملية أجاكس.
- الإطاحة بالحكومة المنتخبة لمحمد مصدق.
- إعادة الشاه إلى السلطة.

انقلاب تشيلي 1973



- دعم الانقلاب العسكري على الرئيس المنتخب سالفادور ألبنداي.
- تنصيب ديكتتورية بينوشيه.
- عمليات كوندور: إخفاء قسري واغتيالات.

حرب فيتنام 1955 – 1975



- استخدام الأسلحة الكيمائية (العامل البرتقالي).
- مجزرة ماي لاي (15 آذار (1968)
- مقتل ملايين المدنيين وبشاعة الانتهاكات.

هيروشيما وناجازاكي 1945



- إلقاء القنبلتين الذريتن.
- مقتل منات الآلاف من المدنيين.
- أثار إشعاعية ممتدة عبر الأجيال.

إبادة السكان الأصليين 1800 – 1900



- تهجير قسري ومجازر واسعة ضد الهنود الحمر.
- مجزرة (29) كانون الأول (1890).
- مقتل ألاف المدنيين معظمهم من النساء والأطفال.

دعم الكيان المحتل حتى الأن



- دعم كامل للكيان المحتل.
- حرب مدمرة ضد أهلنا في غزة.
- الحرب المستمرة علي إيران.
- دعم الأنظمة الرجعية وتسليحها في المنطقة.

حرب الطائرات المسيرة 2000 – حتى الأن



- عمليات اغتيال وقتل مدنيين في العراق وإيران واليمن وأفغانستان وباكستان.
- سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين.
- تحت ذريعة الأضرار الجانبية.

غزو العراق 2003



- حرب غير شرعية وبذرائع كاذبة (أسلحة الدمار الضامل).
- مقتل منات الآلاف من العراقيين.
- تدمير الدولة ومؤسساتها.
- انتهاكات جسيمة مثل سجن أبي غيرب وبلاك ووتر.

الحصار علي العراق 1991 – 2003



- حصار اقتصادي شامل.
- مقتل منات الالاف من الأطفال والمدنيين بسبب نقص الدواء والغذاء.
- تدمير حاد للبنية التحتية.

الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988



- دعم جيوسياسي واستخباراتي وتسليحي.
- إسهام في استمرار الحرب.
- تداعيات كارثية على المنطقة.

الانتشار الجغرافي للتدخلات



مناطق تدخلات وحروب أمريكية رئيسية

خلاصة

> مع كل هذا التاريخ الأسود تريدون منا أن نقدس علم الشيطان الملطخ بدماء الأبرياء ولا ندعس عليه بأقدامنا؟

الأثار على الشعوب

- تدمير دول ومجتمعات
- معاناة إنسانية ممتدة لأجيال
- ملايين القتلى والجرحي
- إشعال الفتن والإرهاب
- نهب الثروات والموارد
- تهجير الملايين

علم الشيطان المدنس

د. صالح الطائي

علم أمريكا ليس، في هذه القراءة، علماً عادياً يشبه بقية أعلام الدول، ولا يوجد له شبيه في دلالته السياسية والتاريخية إلا علم الكيان المحتل. فهو العلم الذي خاضت تحت ساريته الولايات المتحدة حروباً وتدخلات امتدت إلى مناطق متعددة من العالم، وسقط خلالها الشرفاء والوطنيون والأحرار. وهو العلم الذي ارتبط، في ذاكرة شعوب كثيرة، بالألم والمعاناة والحصار والحروب والتدخلات العسكرية، حتى أصبح بالنسبة إلى هذه الشعوب رمزاً لسياسات ترى فيها إهانة للإنسانية ومصدراً للإرهاب والإجرام والهيمنة. ولا يمكن قراءة هذه الصورة بمعزل عن تاريخ طويل من التدخلات والحروب الأمريكية التي امتدت لعقود، وشهدت صراعات صعبة وأحداثاً محورية خضعت لنقاشات تاريخية وسياسية واسعة. ويبدأ هذا التاريخ، في الذاكرة النقدية، من مأساة السكان الأصليين في القارة الأمريكية، وما تعرضوا له خلال التوسع الغربي من تهجير قسري وسلب للأراضي وحروب ومجازر أدت إلى تراجع أعدادهم بصورة حادة وتدمير مجتمعاتهم. ومن أشهر تلك الوقائع «طريق الدموع» الذي ارتبط بعمليات التهجير القسري، ومجزرة «وونيد ني» التي وقعت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٠ في ولاية داكوتا الجنوبية، وتُعد من آخر الجرائم والمعارك الكبرى ضد السكان الأصليين. فقد حاصر الجيش الأمريكي مخيماً لقبائل من السكان الأصليين بهدف تجريدهم من السلاح، ثم أطلقت القوات النار باستخدام الأسلحة والمدفعية، فسقط عدد كبير من الضحايا، وكان من بينهم نساء وأطفال، ودُفن عدد منهم في مقبرة جماعية. وبقيت هذه الحادثة حاضرة في الذاكرة التاريخية لما تعرض له السكان الأصليون من عنف وتهجير وسلب للأرض. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، واستخدام الولايات المتحدة السلاح النووي ضد مدينتي هيروشيما وناجازاكي عام ١٩٤٥. فقد أُلقيت القنبلتان الذريتان في الأيام الأخيرة من الحرب، وأسفرتا عن مقتل أعداد هائلة من المدنيين بصورة مباشرة، فضلاً عن الآثار الإشعاعية والصحية التي امتدت لسنوات وأجيال لاحقة. وبقيت هيروشيما وناجازاكي منذ ذلك الوقت شاهداً على اللحظة التي استُخدم فيها السلاح النووي ضد مدن مأهولة، وعلى قدرة الحرب الحديثة على تحويل مدن كاملة إلى ساحات للدمار. وبعد ذلك جاءت حرب فيتنام التي امتدت من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧٥، وشهدت استخداماً واسعاً للأسلحة والمواد الكيميائية، ومنها «العامل البرتقالي»، إلى جانب الغارات الجوية المكثفة. وقد أسفرت الحرب عن سقوط أعداد هائلة من الضحايا الفيتناميين، وارتبطت بجرائم ومجازر أصبحت معروفة عالمياً، وفي مقدمتها مجزرة «ماي لاي» التي وقعت في ١٦ آذار/مارس ١٩٦٨. ففي تلك المجزرة اقتحمت سرية من الجيش الأمريكي قرية ماي لاي تحت ذريعة وجود عناصر من الثوار فيها، رغم عدم تعرض القوات المقتحمة لإطلاق نار، ثم أقدم الجنود على قتل أعداد من المدنيين العزل، وكان من بينهم نساء وأطفال وشيوخ، إلى جانب ممارسات تعذيب واعتداءات جسيمة. وحاولت المؤسسة العسكرية الأمريكية التكتم على المجزرة، إلا أن تفاصيلها ظهرت إلى الرأي العام عام ١٩٦٩ من خلال صحفيين ومصورين عسكريين، لتثير موجة غضب واسعة داخل الولايات المتحدة وخارجها، وغذت الاحتجاجات المناهضة لحرب فيتنام. ولم تقتصر التدخلات الأمريكية على الحروب المباشرة، بل امتدت إلى دعم انقلابات وأنظمة استبدادية في أمريكا اللاتينية. ويبرز في هذا السياق ما جرى في تشيلي عام ١٩٧٣، عندما أُطيح بالرئيس المنتخب سلفادور أليندي في انقلاب عسكري انتهى بصعود أوغستو بينوشيه. كما ارتبطت الولايات المتحدة بمرحلة «عملية كوندور» التي مارست خلالها الأنظمة العسكرية في عدد من دول أمريكا اللاتينية الإخفاء القسري والاعتقال والاغتيال بحق المعارضين والمثقفين والنشطاء السياسيين. وفي الشرق الأوسط، يبرز التدخل الأمريكي في إيران عام ١٩٥٣ من خلال «عملية أجاكس» التي أطاحت بحكومة رئيس الوزراء محمد مصدق وأعادت تثبيت سلطة الشاه. ثم جاءت الحرب العراقية-الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، التي شهدت تدخلاً أمريكياً ودعماً جيوسياسياً واستخباراتياً وتسليحياً في مراحل مختلفة، في حرب طويلة تركت آثاراً كارثية على العراق وإيران والمنطقة. ثم جاءت حرب الخليج عام ١٩٩١، وما أعقبها من حصار اقتصادي على العراق استمر حتى عام ٢٠٠٣. وخلال تلك المرحلة تعرضت البنية التحتية العراقية لأضرار واسعة، فيما أدى الحصار ونقص الدواء والغذاء والاحتياجات الأساسية إلى معاناة إنسانية كبيرة، كان الأطفال والمدنيون من أكثر الفئات التي تحملت آثارها. وظلت سنوات الحصار جزءاً مؤلماً من الذاكرة العراقية، لما تركته من آثار اجتماعية وصحية واقتصادية. وفي عام ٢٠٠٣ جاء غزو العراق بذرائع ارتبطت بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي الذرائع التي ثبت لاحقاً عدم صحتها. وأسفرت الحرب وما أعقبها عن سقوط أعداد كبيرة من العراقيين، وتفكيك مؤسسات الدولة، ودخول البلاد في مرحلة طويلة من الفوضى والعنف. كما شهدت تلك المرحلة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها فضائح سجن أبي غريب، فضلاً عن الجرائم المرتبطة بشركات الأمن الخاصة مثل «بلاك ووتر». كما فتحت ظروف الاحتلال والفوضى التي أعقبته الباب أمام تصاعد الصراع الطائفي وظهور الجماعات الإرهابية، وتعرض التراث الثقافي والحضاري العراقي للنهب والتدمير وسرقة الآثار والثروات، فأصبحت كلفة الحرب أكبر من العمليات العسكرية التي شهدتها السنوات الأولى للاحتلال.

ثم انتقلت الحروب الأمريكية إلى مرحلة استخدام الطائرات المسيّرة «الدرونز» في مناطق متعددة، مثل العراق واليمن وأفغانستان وباكستان وإيران، حيث سقط مدنيون خلال عمليات عسكرية جرى تبرير نتائجها في أحيان كثيرة تحت عنوان «الأضرار الجانبية». وبذلك تغيرت أدوات الحرب، لكن آثارها الإنسانية استمرت، وانتقلت القوة العسكرية من الجيوش المنتشرة على الأرض إلى الضربات البعيدة التي تستطيع الوصول إلى أهدافها من مسافات كبيرة. وصولاً إلى الدعم الأمريكي للكيان المحتل في حربه ضد أهلنا في غزة، والحرب المستمرة على إيران، ودعم الأنظمة الرجعية في المنطقة وتسليحها، يستمر هذا التاريخ، في نظر كثير من أبناء شعوب المنطقة، بوصفه سلسلة مترابطة من الحروب والتدخلات ودعم القوى التي خدمت المصالح الأمريكية على حساب إرادة الشعوب واستقرارها. ومن هنا يأتي السؤال الذي يختصر كل هذه الذاكرة: بعد تاريخ ارتبط في الوعي الشعبي بالحروب والانقلابات والحصار والاحتلال والمجازر، كيف يُطلب من الشعوب التي عاشت هذه التجارب أن تنظر إلى العلم الأمريكي باعتباره مجرد رمز محايد لا يحمل أي دلالة سياسية أو تاريخية؟ إن رمزية الأعلام لا تنفصل عن السياسات التي تُمارس تحتها. والعلم، بالنسبة إلى الشعوب التي دفعت أثمان الحروب، لا يُقرأ بوصفه قطعة قماش وألواناً فحسب، بل بوصفه صورة تختزن الذاكرة والتجربة والمعاناة. ولذلك فإن الموقف منه لا يمكن عزله عن تاريخ التدخلات والحروب التي بقيت آثارها في العراق وإيران وفيتنام وأمريكا اللاتينية وغزة وغيرها. ومع كل هذا التاريخ الأسود، كيف يُطلب منا أن نقدس علماً نراه ملطخاً بدماء الأبرياء، أو أن نتعامل معه كما لو أنه منفصل عن تاريخ السياسات والحروب التي جرت تحت ساريته؟ وكيف يُستنكر على من عانى من تلك السياسات أن يرفض هذا الرمز أو يدوس عليه تعبيراً عن رفضه وغضبه؟ إن القضية، في النهاية، ليست قضية ألوان مرسومة على قماش، وإنما قضية ذاكرة سياسية وتاريخية. فالرموز تكتسب معناها من الأفعال التي تقترن بها، والشعوب لا تنسى بسهولة ما تعرضت له من حروب وحصار واحتلال وقتل وتهجير. ولهذا، فإن من يريد فهم موقف هذه الشعوب من العلم الأمريكي عليه أولاً أن يقرأ تاريخ ما جرى تحت ساريته، وأن يفهم لماذا تحوّل هذا العلم، بالنسبة إلى كثيرين، من رمز لدولة إلى رمز لمرحلة طويلة من الألم والهيمنة والتدخل.

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.


SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس